

<http://www.shamela.ws>

تم إعداد هذا الملف آليا بواسطة المكتبة الشاملة

الكتاب : مختصر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب

مقدمة المعتنى

محمد بن صالح العثيمين

مختصر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب

مقدمة المعتنى

محمد بن صالح العثيمين

(/)

صدر هذا الكتاب آليا بواسطة الموسوعة الشاملة
اضغط هنا للانتقال إلى صفحة الموسوعة الشاملة على الإنترنت)

الكتاب : اللغة

اللغة

(/)

مختصر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب

مقدمة المعنّي
محمد بن صالح العثيمين
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المعنّي

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له .
وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .
أما بعد :

فإن لمعني اللبيب لابن هشام الأنصاري - رحمه الله - منزلة كبرى في نفسي ، ومكانة عظيمة ، وفضلاً لا أنكره ، فهو أحد المفانع التي أفرع إليها - بعد التوكل على الله - إذا سلكت إلى مسألة نحوية فجأً مظلماً ، أو سبيلاً معوجاً ، أو أخطأت الصراط الأقوم ، وكنت أجده الفج الواسع النير ، والطريق القويم ، والصراط المستقيم ، ولكنني لعلول الصبر ، وقلة الجلد ، سرعان ما أمل ، فإن لم أمل من إمعان النظر والتدقيق بالعبارة حتى أفهمها ، مللت من طول الموضوع وسعته ، فتجدني أقلب الصفحات أعدها أنتظر النهاية !!
ولقد سررت جداً عندما علمت بمختصر المعني لفضيلة شيخنا محمد بن صالح العثيمين ، فأملت أن يكون بغيثي ، فلست أضيق ذرعاً بإمعان الفكر الذي يحتاجه كل مختصر ، ولكنني أضيق بسعة الموضوع الذي هو سمة كل مطول .
ولما رأيته مخطوطاً عَرَضَ لي الاعتناء به ، والسعي في نشره ، دون الإضافات والتعليقات ، فلست أهلاً لها ، ولا أرى هذا عليّ إلا واجباً ، وهي محاولة لعلها تكون بإذن الله ناجحةً في خدمة لغة الكتاب العزيز ومن طلبها ، فتوكلت على الله وبدأت .

(/)

ونظراً لقلة الخبرة ، ولقصر النظر عن الاستقصاء ، فلن يسلم هذا الاعتناء من عيوب لا مصدر لها سوى صاحبه ، فإن تجد هذا أخي القارئ فغض الطرف عنه ، والتمس لأخيك العذر ، نسأل الله لنا ولك العفو والعافية .

وأريد أن أنبهك أخي القارئ إلى أمور :

(1/1)

أولها : إذا رأيت الحاشية مشاراً إليها بالرمز (°) فهي حاشية في المتن ، أي من كلام المختصر حفظه الله .
الثاني : إذا ذكرت شرح التسهيل ، فإنما أعني به الذي ألفه ابن مالك .
الثالث : إذا أحلت إلى المغني بدون تحديد فإنما أعني به الذي حققه د. مازن المبارك وعلي حمد الله .
- عملي في هذا الكتاب :
يتلخص هذا الجهد المقل بهذه النقاط :

- 1- عزو الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية ، يتساوى ما إذا كانت الآية المستشهد بها كاملة ، أو كان المستشهد به بعضها ، ثقة بمعرفة القارئ السابقة بالقرآن الكريم .
- 2- تخريج الأحاديث النبوية من الصحيحين ، وقد أخرج من غيرهما كمسند الإمام أحمد بن حنبل .
- 3- تخريج الشواهد الشعرية ، ونسبتها إلى قائلها متى أمكن ذلك ، مائلاً إلى الإجمال في ذلك ، إذ ليس من المهم أن أفصل في روايات البيت ، وعزو كل نسبة إلى مصدرها ، إذ لا يترتب على هذا كبير فائدة ، وليس من صميم العمل .
- ويلاحظ القارئ أنني لم أعرب الأبيات ، بل اكتفيت بذكر موضع الشاهد ووجه الاستشهاد فيها ، وذلك لأنني قد سبقت بمن أعرب شواهد المغني وشرحها واعتنى بها من قبلي ، بل أفرد لها مؤلفاً خاصاً .
- 4- توثيق النقول ، بذكر موضع النقل فيما توفر لدي من مؤلفات المنقول عنه ، مكتفياً بموضع واحد إن تعددت المواضع .
- 5- وضع الفهارس التفصيلية ، فهارس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية ، والأعلام والأماكن والقبائل ، خاتماً بفهرس الموضوعات الواردة في الكتاب .

(/)

والله أسأل أن ينفع به ، وأن يرزقنا إخلاص النية ، وقبول العمل ، وأن يوفقنا جميعاً إلى ما يحب ويرضى ،
ويهدينا صراطه المستقيم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
كتبه:

فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم
عنيزة في 4 / 8 / 1417هـ

محمد بن صالح العثيمين
الباب الأول : في تفسير المفردات وذكر أحكامها
مختصر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب

(2/1)

الحمد لله رب العالمين ، ونصلي ونسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .
هذا مختصر من المغني لابن هشام رحمه الله :

[الباب الأول]

[في تفسير المفردات وذكر أحكامها]

[حرف الألف]

(أ) "[1]" : على وجهين :

أحدهما : أن تكون لنداء القريب ، كقوله :

1- أَفَاطَمَ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

[وَأِنْ كُنْتَ قَدْ أَرَمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمَلِي] "[2]"

الثاني : أن تكون للاستفهام ، كقولك : أزيدُ قائم ؟ وهي أصل أدوات الاستفهام ، ولذلك اختصت بأمور ؛

أحدها : حذفها ، كقوله :

2- فوالله ما أدري وإن كنتُ دارياً بسبعٍ رمينَ الجمرَ أم بِشَمَانٍ " [3]

الثاني : أنها تجمع بين التصور والتصديق ، وغيرها إما للتصديق ك(هل) ، أو للتصور كبقية الأدوات.

(/)

الثالث : أنها تدخل على الإثبات والنفي ، مثل : {ألم نَشْرَحْ لَكَ} " [4] " الرابع : تمام التصدير ، فلا تذكر بعد (أم) التي للإضراب ، فلا يقال : أقام زيداً أم أقعد . ويقال : أم هل قعد . وإذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو (ثم) أو الفاء قدمت على العاطف ، مثل : {أولم يسيروا} " [5] " ، {أثم إذا ما وقع آمنتم به} " [6] " ، {أفلم يسيروا} " [7] " وغيرها يتأخر مثل : {فهل أنتم مسلمون} " [8] " ، وعلى هذا فتكون الجملة التي بعد العاطف معطوفة على ما قبلها ، هذا مذهب سيويه " [9] " والجمهور ، وخالف الزمخشري وجماعة ، فقالوا الهمزة في موضعها والمعطوف عليه جملة محذوفة بين الهمزة والعاطف تقدر بحسب المقام " [10] " ، وهو ضعيف لعدم أطراده.

فصل " [11] "

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام إلى معانٍ ثمانية تفهم من السياق ؛
الأول : التسوية ، وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، مثل : {سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم} " [12] " ، ما أبالي أقمت أم قعدت .

(3/1)

الثاني : الإنكار الإبطالي ، وهي التي تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، كقوله تعالى : {أشهدوا خلقهم} " [13] " ، ولذلك إذا دخلت هذه الهمزة على منفي لزم ثبوته ، لأن إبطال النفي إثبات ، كقوله تعالى : {ألم نشرح لك} " [14] " .

الثالث : الإنكار التوبيخي ، وهي التي تقتضي أن مابعدھا واقع وفاعله مألوم ، مثل : {أغیرَ الله أبغی رباً} [15].

الرابع : التقرير ، ومعناه حمل المخاطب على الإقرار بأمر قد تقرر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء المقرر به كما يجب في الاستفهامية أن يليها الشيء المستفهم عنه ، تقول في الاستفهام عن الفعل أو تقريره : أضربت زيداً ؟ وعن الفاعل : أنت ضربه ؟ وفي المفعول : أطعاماً أكلت ؟
الخامس : التهكم ، كقوله تعالى : {أصلاتك تأمرك} [16].
السادس : الأمر ، كقوله تعالى : {أسلمتم} [17].

(/)

السابع : التعجب ، كقوله تعالى : {ألم تر إلى ربك كيف مد الظل} [18].
الثامن : الاستبطاء ، كقوله تعالى : {ألم يأن للذين آمنوا} [19].
(أجل) [20] : حرف جواب ك(نعم) ، فتكون تصديقاً للمخبر ، وإعلاماً للمستخبر ، ووعداً للطالب .
(إذن) [21] : حرف عند الجمهور [22] ، وهي للجواب والجزاء ، وقد تتمحض للجواب ، والأكثر أن تقع في جواب (إن) أو (لو) ظاهرتين أو مقدرتين ، مثال المقدر قوله تعالى : {إذاً لذهب كل إله بما خلق} [23] ، ويوقف عليها بالألف كما تكتب به ، وقيل بالنون ، وقيل إن عملت فبالألف وإلا فبالنون للفرق بينها وبين (إذا) .
وتنصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما ، أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية ، وقيل أو بالظرف أو بالنداء أو الدعاء أو بمعمول الفعل .
(إن) [24] : على أربعة أوجه :
[الأول] : شرطية ، مثل : {إن ينتهوا يغفر لهم} [25].

(4/1)

الثاني : نافية ، وتدخّل على الجملتين ، نحو قوله تعالى : { إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم } [26] " ، { إن يقولون إلا كذبا } [27] " . ولا يشترط أن تقع بعدها (إلا) كقوله تعالى : { إن عندكم من سلطان بهذا } [28] " والأكثر إهمالها وقيل بل تعمل عمل (ليس) .

الثالث : مخففة من الثقيلة ، وتدخّل على الجملتين ، فإن دخلت على الاسمىة جاز إعمالها خلافاً للكوفيين " [29] " ، وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً ، والأكثر أن يليها ماضٍ ناسخ ، ثم مضارع ناسخ ، ثم ماضٍ غير ناسخ ثم مضارع غير ناسخ ، ولا يقاس على الأخيرين .
الرابع : زائدة ، وأكثر ماتقع بعد (ما) النافية ، كقوله :

3- [بني غدانة] ما إن أنتم ذهبت [ولا صريف] ولكن أنتم الخرف [30]

(أن) [31] " : تأتي اسماً ضميراً ، نحو : أنت ، والتاء حرف خطاب عند الجمهور ، وتأتي حرفاً على أربعة أوجه :

(/)

[الأول] : أن تكون حرف مصدر ناصباً للمضارع فتقع مبتدأً نحو : { وأن تصوموا خير لكم } [32] " . وفاعلاً في نحو : يعجبني أن تقوم . ومفعولاً نحو : أحب أن تقوم ، ومجروراً نحو : { من قبل أن تأتينا } [33] " ، وقد تهمل حملاً على (ما) المصدرية ، كقوله تعالى : { لمن أراد أن يتم الرضاة } [34] " على قراءة الرفع [35] " .

الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو مانزل منزلته ، كقوله تعالى : { أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا } [36] " ، وإذا دخلت على الجملة الاسمىة نصبت الاسم ورفعت الخبر ، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً وخبره جملة ، إلا أن يذكر اسمها فيجوز الأمران كقوله :

4- بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنتك هُنَاكَ تكونُ الثمّالا " [37]

الثالث : أن تكون مفسرةً بمعنى (أي) كقوله تعالى : { فأوحينا إليه أن اصنع الفلك } [38] " .

(5/1)

وأنكرها الكوفيون ، قال المؤلف وهو عندي متجه "[39]" ، ويشترط أن لا يدخل عليها جازٌ ، وأن تقع بين جملتين السابفة فيها معنى القول دون حروفه إلا أن يكون القول مؤولاً بغيره كما في قوله تعالى : { ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم } "[40]" أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به الخ..
الرابع : أن تكون زائدة ، مثل قوله تعالى : { فلما أن جاء البشير } "[41]" ، وتفيد التوكيد كسائر الزوائد .
وزيد على هذه الأوجه أوجه أخرى ، منها :

[الأول] : أن تكون شرطية ، قاله الكوفيون ورجحه المؤلف "[42]" .

الثاني : النفي .

الثالث : معنى (إذ) ذكره بعضهم في قوله تعالى : { بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم } "[43]" .

(إن) "[44]" : على وجهين :

[الأول] : أن تكون حرف توكيد فت نصب الاسم وترفع الخبر ، وقد تنصبهما في لغة كقوله :

(/)

5- إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فَلتأتِ وَلتكنْ حُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَاءٌ "[45]"

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً .

الثاني : أن تكون حرف جواب بمعنى (نعم) كقول ابن الزبير رضي الله عنه : " إن وراكبها " . لمن قال له : " لعن الله ناقهً حملتني إليك " .

(أن) "[46]" : على وجهين :

[الأول] : أن تكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وهي موصول حرفي تؤول مع معموليها بمصدر ، فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر من لفظه مضافاً إلى اسمها ، مثل : بلغني أنك قائم ، أي قيامك ، وإن كان جامداً قَدَّر بالكون ، مثل : بلغني أنك زيدٌ ، أي كونك زيداً .

الثاني : أن تكون لغةً في (لعل) .

(أم) "[47]" : على أربعة أوجه :

[الأول] : أن تكون متصلة ، وهي التي لا يستغني ما قبلها عن مابعدها ، وتقع بعد همزة التسوية ، نحو :
سواء علي أقيمت أم قعدت ، وبعد همزة يطلب بها وب(أم) التعيين ، نحو : أزيد قائم أم عمرو ، فالواقعة بعد
همزة التسوية لاتستحق جواباً والكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ولا بد أن تكون بين جملتين في تأويل
مفردين كما في الآية " [48] " والتقدير : سواء عليهم استغفارك لهم وعدمه . والواقعة بعد همزة التعيين
بخلافها فيما ذكر ، فتقع بين مفردين كالمثال ، أو جملتين ليستا في تأويل المفردين ، كقوله :
6- لَعْمُرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا
شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ " [49] "

(/)

الوجه الثاني : أن تكون منقطعة ، وهي التي لا يفرقها الإضراب وتقع في الخبر المحض ، كقوله تعالى :
{ تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه } " [50] " وفي استفهام بغير الهمزة ، كقوله
تعالى : { قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور } " [51] " ، وفي استفهام بالهمزة
إذا خرج عن معناه الأصلي ، كقوله تعالى : { ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها } " [52] " لأن
الهمزة هنا للإنكار ، وقال أبو عبيدة " [53] " : إنها قد تفارق الإضراب للاستفهام المجرد .

الثالث : أن تقع زائدة ، كقوله :

7- يَأَلَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجَامِنَ الْهَرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ " [54] "

الرابع : أن تكون للتعريف كما نقل عن حمير وطيء مثل : أَمَقَمَر .

(أَل) " [55] " : على ثلاثة أوجه :

[الأول] : أن تكون اسماً موصولاً مشتركاً ويوصل بها اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة
واسم التفضيل ، وقد توصل بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع وذلك خاص بالشعر .

الثاني : أن تكون حرف تعريف إما للعهد أو للجنس ، والعهد إما ذكري أو ذهني أو حضوري ، والجنس إما لاستغراق الأفراد ، او استغراق خصائص الأفراد ، أو لتعريف الماهية .

الثالث : أن تكون زائدة ، إما لازمة كالتي في الأسماء الموصولة ، والمقارنة للأعلام ك(اليسع) ، وإما للمح الأصل كالدخلة على الأسماء المنقولة من مجرد صالح لها ك(حارث) و(عباس) ، وهذا النوع سماعي فلا يقال : المحمد ، وإما للضرورة ، كقوله :

8- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا [شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ] "[56]"

وإما شذوذاً كقولهم : ادخلوا الأول فالأول ، وجاءوا الجماء الغفير "[57]" .

(أَمَا) "[58]" : على وجهين :

(/)

[الأول] : أن تكون حرف استفتاح ك(ألا) ، وتكثر قبل القسم ، كقوله:

9- أَمَا وَاللَّهِ إِنَّ الظَّلْمَ شَوْمٌ [وَمَا زَالَ المُسِيءُ هُوَ الظُّلْمُ] "[59]"

الثاني : أن تكون بمعنى حقاً أو أحقاً ، فالصواب أنها كلمتان ؛ الهمزة و(ما) بمعنى حق ، وموضعها نصب على الظرفية ، وأنّ وما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ ، مثل : أَمَا أَنِي بك مغرم ، وقال المبرد : موضعها نصب مصدرراً ل(حُقّ) محذوفاً و(أن) وما بعدها فاعل به .

وزاد بعضهم لها معنى ثالثاً : وهو العرض ، فتختص بالأفعال ، نحو: أَمَا تقوم .

(أَمَّا) "[60]" : ويقال : أيما ، حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، وقد لا تكون للتفصيل ، كما في قولك : أَمَّا

زيدٌ فمنطلقٌ ، وسُمع : "أما قريشاً فأنا أفضلها" . وهو دليلٌ على أنه لا يلزم أن يقدر في(أَمَّا) : مهما يكن

من شيء ، بل يقدر ما يليق بالمحل ، فالتقدير هنا : مهما ذكرت قريشاً.. إلخ

(إِمَّا) "[61]" : ويقال : إيما . وهي حرف عطف عند الأكثر في نحو : جاءني إمام زيدٌ وإمام عمرو ، وقيل

لا ونقل الإجماع عليه .

ولها خمسة معانٍ :

أحدها : الإبهام ، كقوله تعالى : {إِذَا يَعَذِّبُهُمْ وَإِذَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ} "[62]".
الثاني : الشك ، نحو : جاءني إما زيد وإما عمرو .

(8/1)

الثالث : التخيير ، نحو : {إِذَا أَنْ تَعَذِّبُ وَإِذَا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حَسَنًا} "[63]".
الرابع : الإباحة ، نحو : تعلم إما فقهاً وإما نحواً .
الخامس : التفصيل ، كقوله تعالى : {إِذَا شَاكَرُوا وَإِذَا كَفَرُوا} "[64]".
(أو) "[65]": العاطفة ، لها اثنا عشر معنى ؛
الأول : الشك ، نحو : {لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} "[66]".
الثاني : الإبهام ، {وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلِي هَدَى} "[67]".
الثالث : التخيير ، وهي التي تقع بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع [مثل]: تزوج هنداً أو أختها .

(/)

الرابع : الإباحة ، وهي التي تقع بعد الطلب وقبل مايجوز فيه الجمع [مثل]: جالس العلماء أو الزهاد ،
فيباح الجميع ، فإن تقدمها (لا) الناهية امتنع الجميع ، كقوله : {وَلَا تَطْعَمْنَاهُمْ مِنْكُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا} "[68]".
الخامس : الجمع المطلق كالواو ، كقوله :
9- {وَقَدْ زَعَمْتَ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا} "[69]"
السادس : الإضراب ك(بل) ، بشرطين : إعادة العامل ، وتقدم نفي أو نهي [مثل] : ما قام زيد أو ما قام
عمرو . لا يقيم زيداً أو لا يقيم عمرو ، وقال الكوفيون "[70]": تأتي للإضراب مطلقاً كقوله :
10- كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً [لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي] "[71]"
السابع : التقسيم ، [نحو]: الكلمة اسم أو فعل أو حرف .
الثامن : أن تكون بمعنى (إلا) الاستثنائية فينتصب المضارع بعدها ، مثل : لأقتلنه أو يسلم .

التاسع : أن تكون بمعنى (إلى) فينتصب المضارع بعدها أيضاً ، نحو : لألزمَنَّك أو تقضيَ ديني .
العاشر : التقريب ، نحو : لا أدري أسلم أو ودّع .
الحادي عشر : الشرطية ، نحو : لأقولَنَّ الحقَّ رضي الكافر أو سخط .
الثاني عشر : التبعية ، نقله ابن الشجري "[72]" عن بعض الكوفيين ، والتحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء .

(9/1)

وقد تخرج إلى معنى (بل) أو الواو وبقية المعاني مستفادة من غيرها ، والمعنى العاشر الذي هو التقريب فاسد فر(أو) فيه للشك ، وكذلك المعنى الحادي عشر، والحق أن الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى الشرط، فيكون ماعطف عليه كذلك .
(أَلَا) "[73]" : على خمسة أوجه :
[الأول]: أن تكون للتبعية فتدل على تحقق مابعدها ، وتدخّل على الجملتين ، كقوله تعالى : { أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَأَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ } "[74]" ، { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } "[75]" .

(/)

الثاني : التوبيخ والإنكار ، كقوله :
11- أَلَا ارْعَوْا لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيئُهُ [وَأَذَنْتُ بِمَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ] "[76]"
الثالث : التمني ، كقوله :
12- أَلَا عُمْرٌ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ [فَيْرَابَ مَا أَتَأْتُ يَدُ الْعَفَلَاتِ] "[77]"
الرابع : الاستفهام عن النفي ، كقوله :
13- أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ [إِذَا أَلَقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي] "[78]"
وهذه الأقسام تختص بالجملة الاسمية وتعمل عمل (لا) الجنسية وتختص التي للتمني بأنّه لاخبر لها لفظاً

ولا تقديراً ، ولا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها ولو تكررت .
الخامس : العرض والتحضيض ، والفرق بينهما أن العرض طلب بلين ، والتحضيض بحث ، وتختص
بالفعلية نحو : {ألا تحبون أن يغفر الله لكم} [79] .

(إلا) [80] : على أربعة أوجه :

[الأول] : أن تكون للاستثناء فينتصب ما بعدها بها في نحو : قام القوم إلا زيداً - على الصحيح -
[81] " ويرتفع في نحو : {ما فعلوه إلا قليلاً} [82] " على البدلية عند البصريين ، وعلى العطف بها عند
الكوفيين [83] .

(10/1)

الثاني : أن تكون بمعنى (غير) فيوصف بها جمع منكر أو شبهه ، مثال ذلك : {لو كان فيهما آلهة إلا الله
لفسدتا} [84] ، ثم إن كان مابعداً مطابقاً لموصوفها فالوصف مختص ، كقولك : جاء رجل إلا زيد ،
وإن كان مخالفاً له يافراد أو غيره فالوصف مؤكد صالح للإسقاط ، فلو قال : عندي له عشرة إلا درهماً ،
لزمه تسعة ، ولو قال : إلا درهم لزمه عشرة ، لأن الوصف مؤكد فإن العشرة غير الدرهم ، ويصح أن تسقط
إلا درهم ، ومثله الآية [85] ، فيصح أن يقال : لو كان فيهما آلهة لفسدتا . وإذا كانت إلا هذه بمعنى
(غير) فإنها تفارقها من وجهين :

(/)

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال : جاءني إلا زيد . الثاني : أنه لا يوصف بها إلا حيث يجوز
الاستثناء ، فلا يجوز عندي له درهم إلا جيد .
الوجه الثالث - من أوجه (إلا) - : أن تكون عاطفة كالواو ، أثبتهم بعضهم [86] .
الرابع : أن تكون زائدة ، قاله بعضهم [87] .
(ألاً) [88] : حرف تحضيض مختص بالجملة الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض .

(إلى) "[89]": حرف جر له ثمانية معانٍ :

الأول : انتهاء الغاية ، ثم إن دلت قرينة على دخول مابعدا أو خروجه عمل بها ، نحو : قرأت القرآن من أوله إلى آخره . [وقوله تعالى]: {ثم أتموا الصيام إلى الليل} "[90]" ، وإلا فقبل يدخل إن كان من الجنس ، وقبل مطلقاً وقبل لا [يدخل مطلقاً] وهو الصحيح "[91]" .

الثاني : المعية إذا ضمنت شيئاً إلى آخر . [مثل] الذود إلى الذود إبل .

الثالث : التبيين لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل ، مثل : { أحب إليّ } "[92]" .

الرابع : مرادفة اللام ، مثل : { والأمر إليك } "[93]" وقبل هي للانتهاء .

الخامس : موافقة (في) .

السادس : موافقة (من) .

السابع : موافقة (عند) .

الثامن : التوكيد وهي الزائدة. أثبتته بعضهم في قوله تعالى: {تهوي إليهم} "[94]" .

(11/1)

(إي) "[95]": حرف جواب بمعنى(نعم) ، ولا تقع إلا قبل القسم ، نحو : {قل إي وربي إنه

لحق} "[96]" .

(أي) "[97]": على وجهين :

[الأول]: أن تكون حرف نداء .

الثاني : أن تكون حرف تفسير ، نحو : عندي عسجدٌ أي ذهب ، فما بعدها عطف بيان أو بدل لما قبلها ،

ويفسر بها المفرد والجمل ، وإذا وقعت بعد (تقول) وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير ، تقول :

استكتمته الحديث أي سألته كتماناً فإن أتيت ب(إذا) فتحته ، فقلت إذا سألته .

14- إِذَا كُنَيْتَ بِ(أَي) فِعْلاً تُفَسِّرُهُ فَضَمَّ تَاءَكَ ضَمَّ مُعْتَرِفٍ

وَإِنْ تَكُنْ بِ(إِذَا) يَوْمًا تُفَسِّرُهُ فَفَتَحَهُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٍ

(أيّ) "[98]" : على خمسة أو جه ؛ شرطية واستفهامية وموصولية . قال المؤلف: "ولا أعلمهم استعمالوا الموصولة مبتدأً".

الرابع : أن تكون دالةً على معنى الكمال فتكون صفة للنكرة وحالاً من المعرفة ، نحو : مررت برجلٍ أيّ رجلٍ ، مررت بزبيدٍ أيّ رجلٍ .

الخامس : أن تكون وُصْلَةً لنداء مافيه (أل) [مثل] : { يا أيها النبيُّ } "[99]" .
(إذُ) "[100]" : على أربعة أوجهٍ :

[الأول] : أن تكون اسماً للزمان الماضي فتستعمل ظرفاً ، وهو الغالب ومفعولاً به وتكون غالباً في أوائل القصص ، مثل : {وإذ فرقنا بكم البحر} "[101]" أي اذكروا وقت ذلك ، وبدلاً من المفعول مثل : { إذ انتبذت } "[102]" ومضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه ك(يومئذ) ، أو غير صالح ك { بعد إذ هديتنا } "[103]" .

الثاني: أن تكون اسم زمان للمستقبل : {فسوف يعلمون إذ الأغلال} "[104]" .

الثالث : أن تكون للتعليل : {ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم} "[105]" ، وهل هي إذن حرف أو اسم على قولين "[106]" .

الرابع : أن تكون للمفاجأة وهي الواقعة بعد (بيناً) أو (بينما) ، كقوله :

15- [اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَأَرْضَيْنِ بِهِ] فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ "[107]"

(12/1)

وهل هي ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو زائدة ؛ على أقوال "[108]" . وعلى الظرفية فعاملها الفعل بعدها ، وعامل (بين) محذوف يفسره ما بعده على أحد الأقوال "0" .

(إذا) "[109]" : على وجهين :

[الأول] : أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء ، نحو :
خرجت فإذا الأسد . وهل هي حرف أو ظرف مكان أو زمان ؛ أقوال "[110]" . وعلى الظرفية فيما أن
ينصبها الخبر مذكوراً أو محذوفاً ، أو تكون هي متعلق الخبر .
الثاني : أن تكون لغير المفاجأة فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل ضمّن معنى الشرط وتختص بالفعلية
الماضيّة والمضارعيّة ، وتجزم في الضرورة ، كقوله :

16- [اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى] وَإِذَا تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ فَتَحَمَّلِ "[111]"

وقد تأتي للماضي [كقوله تعالى] : { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا } "[112]" ، أو الحال [كقوله سبحانه] :
والليل إذا يغشى } "[113]" وناصبها عند المحققين فعل الشرط وهي عندهم غير مضافة إلى شرطها ،
والأكثر على أن ناصبها الجواب ، وحقق بعضهم أنها إن كانت شرطاً فناصبها فعل الشرط وإلا
فجوابه "[114]" .

وقد تخرج عن الشرطية ، ك(إذا) الواقعة بعد القسم مثل : { والليل إذا يغشى } "4"
(ايمن) "[115]" : للقسم اسم من اليمين ، و همزته وصل ، وليس جمعاً ، ويلزم الرفع على الابتداء ،
والإضافة إلى اسم الله فقط وخبره محذوف .

حرف الباء

الباء المفردة "[116]" : حرف جر ، ولها معانٍ :

أحدها : الإلصاق حقيقة كأمسكت يزيد ، أو مجازاً كمررت به أي ألصقت مروري بمكانٍ يقرب منه .
الثاني : التعدية ، وهي التي تُصير الفاعل مفعولاً ك { ذهب الله بنورهم } "[117]" أي أذهبه .
الثالث : الاستعانة ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، كقطعت بالسكين .
الرابع : المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض ، كاشتريت بدرهم .

(13/1)

الخامس : التوكيد ، وهي الزائدة ، وتزاد في مواضع : 1_ الفاعل ؛ وجوباً أو غالباً أو ضرورة . فالأول في فعل التعجب ؛ كأحسن بزيد ، أصله : حَسُنَ زيدٌ ، ثم غير الخبر إلى الطلب فأدخلت الباء إصلاحاً للفظ .
والثاني : في كفى ، مثل : { كفى بالله شهيداً } [118] " ، وقال الزجاج : ضمن معنى (كفى)
(اكتب) [119] " ، وهو من الحسن بمكان ، ولا تزداد في فاعل كفى بمعنى أغنى أو وقى . والثالث : كقوله :

17- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ [120] "

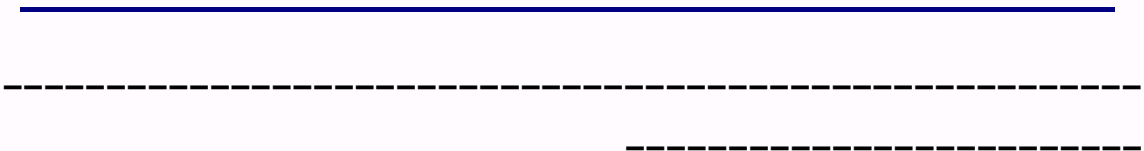
2_ المفعول ، مثل : { فليمدد بسببِ إلى السماء } [121] " . 3_ المبتدأ ، مثل : بحسبك درهمٌ .
خرجت فإذا بزيد . كيف بك إذا انفردت بملك . 4_ الخبر قياساً في غير الموجب مثل : ما زيدٌ بقائم ،
وسماعاً في الموجب ومنه عند ابن مالك : بحسبك زيدٌ لأن زيداً معرفة فيكون هو المبتدأ مؤخراً [122] " .
5_ الحال المنفي عاملها ، كقوله :

18- [كائنٌ دُعيتَ إلى بأساءَ ذَاهِمَةٍ] فَمَا انْبَعَثَ بِمَزْءُودٍ وَلَا وَكَلٍ [123] "

6_ توكيد بالنفس والعين ، مثل : جاءني زيد بنفسه أو بعينه .
(تنبيه) [124] " : مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض ، وما أو هم ذلك فمؤول
تأويلاً يقبله اللفظ أو يضمن متعلقه معنى مناسباً له أو يحمل على الشذوذ وبعض المتأخرين وأكثر الكوفيين
يجيزون ذلك من غير تأويل ولا تضمين ولا شذوذ ، ومذهبهم أقل تعسفاً [125] " .
(بل) [126] " : حرف إضراب ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال ، كقوله تعالى : { بل
عبادٌ مكرمون } [127] " ، أو الانتقال من غرض إلى آخر ، كقوله تعالى : { بل تؤثرون الحياة
الدنيا } [128] " ، وإن تلاها مفرد فهي عاطفة .
ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كان ما قبلها كالمسكوت عنه ، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها
وإثبات ضده لما بعدها ، مثل : ما قام زيد بل عمرو ، ولا تكرم السفينة بل العاقل .

(14/1)

(/)



وقد تزداد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، كقوله :

19- وَجْهَكَ الْبَدْرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ [لَوْلَمْ

يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُقُولُ] [129]"

(بَلَى) [130] : حرف جواب وتختص بالنفي فتبطله سواء كان مجرداً كقوله تعالى : { زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثنَّ } [131] ، أم مقروناً باستفهام حقيقي مثل : أليس زيد بقائم ، فتقول : بلى ، أو تويخي كقوله تعالى : { أم يحسبون أننا لانسمع سرهم ونجواهم بلى } [132] أو تقرير كقوله تعالى : { ألسن بركم قالوا بلى } [133] ، وقد يجاب بها الاستفهام المجرد كقوله في الحديث : " أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟ " قالوا : " بلى " [134] وهو قليل .

[حرف التاء]

(ثَمَّ) [135] : حرف عطف يقتضي التشريك في الحكم والترتيب والمهلة ، وفي كل من ذلك خلاف . وقد أجزاها الكوفيون مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع بها بعد فعل الشرط كقراءة الحسن : { ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله } [136] " وأجزاها ابن مالك مجراها بعد الطلب ، فجوّز في قوله صلى الله عليه وسلم : " ثم يغتسل منه " [137] " أن يكون منصوباً كما هو مرفوع _ وبه جاءت الرواية _ ومجزوماً [138] .

حرف الجيم

ذكر فيه : (جَيْر) [139] و (جَلَل) [140] .

حرف الحاء المهملة

(حاشا) [141] : تستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها : فعلاً ماضياً متعدياً متصرفاً ، تقول : حاشيته بمعنى استثنيته .

الثاني : تنزيهية، نحو : حاشَ لله ، والصحيح أنها اسم بمعنى البراءة ، فمعنى حاش لله ؛ براءة لله أو تنزيهاً لله من كذا ، وإنما بنيت تشبيهاً ب(حاشا) الحرفية .

(/)

الثالث : أن تكون استثنائية ، فذهب سيبويه [142] وأكثر البصريين [143] إلى أنها حرف استثناء بمعنى (إلا) لكنها تجر المستثنى ، وقيل تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً .

(حَتَّى) "[144]" : حرف لانتهاء الغاية _ غالباً _ وللتعليل ، وبمعنى (إلا) الاستثنائية وهو أقلها ، وتستعمل على ثلاثة أو جه :

الأول : أن تكون حرف جر ك(إلى) لكن تخالفها في ثلاثة أمور : [الأول] : في اختصاصها بالظاهر ، فأما قوله :

20- أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ [ثُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيْبُ] "[145]"

فضرورة . الثاني : أن معناها داخلٌ إلا بقريئة عكس (إلى) هذا هو الصحيح في البابين . الثالث : أن كلاً منهما قد ينفرد في محل لا يصلح فيه الآخر ، فلو قلت: كتبت إلى زيد ، لم يجز : كتبت حتى زيد ، ولو قلت : سرت حتى أدخل البلد ، لم يجز : إلى أدخل البلد .

الوجه الثاني : أنت كون عاطفة بمنزلة الواو ، إلا أن بينهما فروقاً ثلاثة : أحدها : أنه بشرط لمعطوفها شروط : الأول : أن يكون ظاهراً لا ضميراً . الثاني : أن يكون بعضاً أو جزءاً مما قبله ؛ كقدم الحاج حتى المشاة ، وأكلت السمكة حتى رأسها ، وضابط ذلك أنها تقع حيث يقع الاستثناء وتمتع حيث يتمتع . الثالث : أن يكون غايةً لما قبلها زيادةً أو نقصاً ، مثل : يهابك الناس حتى الوزراء ، وزارك الناس حتى الحمامون . وقد اجتمعا في قوله :

21- فَهَرْنَاكُمُو حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُو تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا "[146]"

(/)

الفرق الثاني : أنها لا تعطف الجمل - على الصحيح - ليتحقق الشرط الثاني . الفرق الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد حرف الجر لئلا لا يتوهم أنها الجارة ، فتقول : مررت بالقوم حتى بزيد ، فإن أمن اللبس جاز عدم إعادته ، فتقول : عجبت من القوم حتى بنهم .

الوجه الثالث - من أوجه (حتى) - : أن تكون حرف ابتداء أي تستأنف الجمل بعده ، فتدخل على الجمل

الاسمية كقوله :

22- [فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ] حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ" [147]

(16/1)

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع ، كقراءة نافع" [148] : { حتى يقول الرسول } [149] " أو ماضٍ كقوله تعالى : { حتى عفوا وقالوا } [150] " وقد يكون الموضع صالحاً لكونها جارةً أو عاطفةً أو ابتدائية كقولك : أكلت السمكة حتى رأسِها ، فعلى الأول يكون (رأس) مجروراً وعلى الثاني منصوباً وعلى الثالث مرفوعاً ، والرأس في حالتي النصب والرفع مأكول وفي حالة الجر غير مأكول .
(تنبيهان) : الأول" [151] " : تدخل (حتى) الجارة على المضارع فيُنصب بعدها ب(أن) مضمرة ، ولها ثلاثة معانٍ : مرادفة (إلى) نحو : { حتى يرجع إلينا موسى } [152] " ، ومرادفة (كي) التعليلية ، نحو : أسلم حتى تدخل الجنة . ويحتملها قوله تعالى : { حتى تفيء إلى أمر الله } [153] " . ومرادفة (إلاً) الاستثنائية كقوله :

23- لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ" [154]

ولا ينتصب الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان مستقبلاً ، ثم إن كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو : { حتى يرجع إلينا موسى } "1" وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة جاز الوجهان ؛ الرفع باعتبار زمن الحكاية ، والنصب باعتبار زمن ما بعدها بالنسبة لما قبلها لأنه مستقبل ، كقوله: { حتى يقول الرسول } [155] " .

(/)

ولا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون حالاً أو مؤولاً به . الثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها ، مثل : سرت حتى أدخل البلد ، إذا قلتها حال الدخول ، بخلاف : ما سرت حتى أدخلها ، أو سرت حتى تطلع الشمس ، فيتعين النصب . الثالث : أن يكون فضلة ، فلا رفع في نحو : سيّري حتى

أدخلَ البلدَ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر .

التنبيه الثاني "[156]" : العطف بـ(حتى) قليل ، حتى أنكره الكوفيون وأولوا مايمكن فيه العطف "[157]".

(17/1)

(حيث) "[158]" : وطيء تقول : حوث ، وهي مثلثة الثاء بناء ، ومن العرب من يعربها ، وهي ظرف مكان ، وقد تأتي للزمان والغالب أن تقع في محل نصب على الظرفية ، أو خفض بـ(من) ، وقد تخفض بغيرها ، وقد تقع مفعولاً به ، وتلزم الإضافة إلى الجمل وإلى الفعلية أكثر ، ويندر إضافتها إلى المفرد . قال أبو الفتح "[159]" : ومن أضافها إليه أعربها ، ومن أمثلته :

24- أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا [نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا] "[160]"

ويروى : (حيثُ سهيلٌ) بضم (حيثُ) ورفع (سهيل) .

حرف الخاء

(خلا) "[161]" : على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف جر فقيل موضعها نصب عن تمام الكلام وهو الصواب ، وقيل تتعلق بماقبلها من فعل أو شبهه .

الثاني : أن تكون فعلاً ناصباً للمستثنى ، ويتعين ذلك مع (ما) ، وفاعلها كفاعل (حاشا) ، ومحل الجملة نصب على الحال أو الظرف أو الاستثناء على خلاف .

حرف الراء

(رُبُّ) "[162]" : حرف جر خلافاً لكوفيين في اسميته "[163]" ، وترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً ، ويجب تصديرها وتنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهراً وإفراده وتذكيره وتمييزه بمايطابق المعنى إن كان ضميراً .

(/)

وتحذف كثيراً بعد الواو وأقل منه بعد الفاء وأقل منهما بعد (بل) وأقل منهن بدونهن . وهي زائدة إعراباً^{٥٠} .
لامعنى .

فإذا قلت : رب رجل صالح عندي ، فمحل مجرورها رفع بالابتداء . ورب رجل صالح لقيت نصب على
المفعولية . وتزاد بعدها (ما) فتكفها عن العمل غالباً وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية .
حرف السين

السين المفردة "[164]" : حرف يختص بالمضارع ويُخَلَّصه للاستقبال ، ويقول المعربون : إنها حرف
تنفيس وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال ، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على
محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لامحالة "[165]" فهي مؤكدة للوعد والوعيد .

(18/1)

(سَوْفَ) "[166]" : حرف مرادف للسين وقيل بل هي أوسع منها وتخالفها بجواز دخول اللام عليها مثل
: { ولسوف يعطيك ربك } "[167]" ، وفصلها بالفعل المُلغى كقوله :

25- وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلٌ حِصْنٍ أُمَّ نِسَاءً "[168]"

(سَيِّ) "[169]" : من لاسيما بمعنى (مثل) ، وتشبيته سيان ، وتشديد يائه ودخول (لا) والواو قبلها واجب
عند ثعلب ، وذكر غيره أنه قد يخفف وقد تحذف الواو كقوله :

26- فِيهِ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَاسِيْمًا عَقْدٌ وَقَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ "[170]"

(سي) اسم (لا) ، ويجوز فيما بعدها ثلاثة أوجه :

أحدها : الجر بالإضافة ، وهو أرجحها ف(ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه كزيادتها في [قوله تعالى]:
{ أَيُّمَا الْأَجْلِينَ قَضِيْتُ } "[171]" .

الثاني : الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ف(ما) موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، وعلى هذين
الوجهين ففتحة (سي) فتحة إعراب لأنه مضاف .

الثالث : النصب إن كان نكرة على أنه تمييز ، و (ما) كافة عن الإضافة ، وعليه ففتحة (سي) فتحة بناء .

(سواء) "[172]": تأتي بمعنى (مستوٍ) فيوصف بها المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين ، والأفصح حينئذ أن يقصر مع الضم ، كقوله تعالى : {مكاناً سَوِيًّا} "[173]" وقد تمد مع الفتح ، كقوله : " رأيت رجلاً سَوَاءٍ والعدم" وعلى هذا المعنى يخبر بها عن الواحد فما فوقه بلفظٍ واحدٍ كقوله تعالى : {ليسو سَوَاءً} "[174]".

وتأتي بمعنى الوسط والتام ، والأفصح المد مع الفتح ، كقوله تعالى : {في سَوَاءٍ الْجَحِيمِ} "[175]" ، وقولهم : هذا درهم سواء .

وتأتي بمعنى القصد فتقصر مع الكسر وهو أغرب معانيها ، كقوله :

27- فَلأَصْرَفَنَّ سِوَى حُدَيْفَةَ مَدْحَتِي

[لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَحْزَابِ] "[176]"

(19/1)

وتأتي بمعنى (مكان) أو (غير) فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر وتقع هذه صفة واستثناء وهي عند الزجاج وابن مالك (غير) في المعنى والإعراب "[177]" وعند سيبويه والجمهور ظرف مكان ملازم للنصب لا تخرج عنه إلا في الضرورة "[178]" وعند الكوفيين وجماعة للوجهين "[179]".
حرف العين المهملة

(عَلَى) "[180]": على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً ، ولها معانٍ ؛ أحدها : الاستعلاء إما على المجرور وهو الأكثر كقوله : {لتنستوا على ظهوره} "[181]" أو على ما يقرب منه ، كقوله : {أو أجد على النار هدى} "[182]" وقد يكون الاستعلاء معنوياً كقوله : {ولهم عليّ ذنب} "[183]". الثاني : المصاحبة ، كقوله تعالى : {وأتى المال على حبه} "[184]" الثالث : المجاوزة (كعن) ، كقوله :

28- إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ [لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا] "[185]"

ويحتمل أنه ضمن معنى رضي معنى عطف . الرابع : التعليل كقوله : {ولتكبروا الله على ما
هداكم} [186] . الخامس : الظرفية ، كقوله تعالى : {على حين غفلة من أهلها} [187] . السادس :
معنى (من) ، كقوله تعالى : {إذا اكتالوا على الناس} [188] . السابع : معنى الباء ، كقوله تعالى : {حقيق
على أن لأقول على الله إلا الحق} [189] . الثامن : الاستدراك والإضراب ، كقولك فلان سيء الصنيع
على أنه لا يئأس من رحمة الله ، وقول الشاعر :

29- بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشَفِّ مَا بِنَا عَلَيَّ أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِذِي وُدٍّ [190]

الوجه الثاني ل(على) : أن تكون اسماً بمعنى (فوق) وذلك إذا دخلت عليها (من) ، كقوله:

30- عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا

تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِنِزَاءٍ مَجْهَلٍ [191]

(عَنْ) [192] : على ثلاثة أوجه :

(20/1)

أحدها : أن تكون حرف جر وله معانٍ : أحدها : المجاوزة ، كسافرت عن بلد الظلم . الثاني : البديل ، كـ
صومي عن أمك ” [193] . الثالث : الاستعلاء ، {فإنما يبخل عن نفسه} [194] . الرابع : التعليل ،
{إلا عن موعدة وعدها إياه} [195] . الخامس : معنى (بعد) ، {لتركبن طبقاً عن طبق} [196] .
السادس : معنى (من) ، {وهو لذي يقبل التوبة عن عباده} [197] السابع : معنى الباء ، ومثّل بقوله
{وما ينطق عن الهوى} [198] وفيه نظر .

الوجه الثاني ل (عن) أن تكون حرف مصدر بدلاً عن (أن) كما في لغة تميم ، يقولون يعجبني عن تفعل .

الثالث : أن تكون اسماً ويتعين في مواضع : أحدها : بعد (من) وهو كثير ، مثل :

31- فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِينَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي [199]

الثاني : بعد (على) وهو نادر ، كقوله :

32- عَلَى عَن يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا

[وَكَيْفَ سُنْحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعٌ؟] " [200]

(عَوْضٌ) " [201] " : ظرف لاستغراق المستقبل ك(أبدًا) لكنه مختص بالنفي ، وهو معرب إن أضيف ،

مبني إن لم يضاف على الضم أوالفتح أوالكسر .

(عَسَى) " [202] " : فعلٌ ، وقال سيبويه حرف إن اتصل بالضمير المنصوب ، كقوله:

33- [تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ] يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ " [203]

ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه ، مثالهما قوله تعالى : {وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير

لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شرٌّ لكم} " [204] " ، وتستعمل على أوجه : أحدها : عسى زيدٌ أن يقوم ،

وإعرابه عند الجمهور : أن زيدا اسمها و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ خبرها . وحيث إنه مصدرٌ

والمخبر عنه اسم عينٍ فإنه يقدر مضاف قبل الاسم أو قبل الخبر ، ، فيقال تقديره : عسى أمرٌ زيدٍ القيامُ ،

أو عسى زيدٌ صاحب قيامٍ .

(21/1)

وذهب سيبويه " [205] " والمبرد " [206] " إلى أنّ (عسى) فعل بمعنى قارب وزيد فاعل وتأويل المصدر إلى

مفعول به .

الوجه الثاني : عسى أن يقوم زيدٌ فتكون تامة وتأويل المصدر فاعل .

الثالث : عسى زيد يقوم أو سيقوم أو قائماً ، و(عسى) فيهن فعل ناقص بلا إشكال .

الرابع : عساي وعساک وعساه ، وفيه ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أن عمل (لعل) تنصب الاسم وترفع الخبر .

الثاني : أنها على عملها ولكن استعير ضمير النصب للرفع وهو مردود . الثالث : أنها على عملها بجعل

خبرها اسمها . الخامس : عسى زيدٌ قائم ، ويتخرج على أنها ناقصة واسمها ضمير الشأن .

(عَلٍ) "[207]" : بالتخفيف ، اسم بمعنى (فوق) ، ولا يستعمل إلا مجروراً بـ(من) ومقطوعاً عن الإضافة ، ثم إن أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم وإلا كان معرباً .

(/)

(عند) "[208]" : اسم لمكان الحضور ، وقد تأتي لزمانه ، ولا تستعمل إلا ظرفاً ، أو مجرورةً بـ (من) ، ويرادفها كلمتان :

إحدهما : (لدى) : مطلقاً لكن (عند) أمكن منها من وجهين : أحدهما : أنها تجيء ظرفاً للأعيان والمعاني ، ولا تكون (لدى) ظرفاً للمعاني ، كذا قيل . الثاني : أن (عند) تستعمل في الغائب فتقول : عندي مال ، وإن كان غائباً ، بخلاف (لدى) فتختص بالحاضر ، وهناك وجه ثالث ؛ وهو جواز جر (عند) بخلاف (لدى) . الكلمة الثانية: (لدى) لكن تخالفها في أمور ؛ أحدها : أنها لا تقع إلا إذا كان المحل محل ابتداء غاية ، كقوله : {من لدنه} "[209]" . الثاني : أنها لا تكون إلا فضلة ، و(عند) تكون عمدةً وفضلة . الثالث : أن جرهما بـ(من) أكثر من نصبها . الرابع : أنها مبنية عند الأكثر . الخامس : أنها قد تضاف للجمل . السادس : أنها قد لا تضاف أصلاً .

حرف الغين المعجمة

(22/1)

(غَيْرٍ) "[210]" : اسم ملازم للإضافة ، إما لفظاً وإما معنى إن فهم المعنى ، وتقدمت عليها (ليس) كقولهم : قبضت عشرةً ليس غير . ويجوز في (غير) هنا الضم والفتح منونة ، فإن كانت منونةً فضمها على أنها اسم (ليس) والخبر محذوف وفتحها على أنها خبر (ليس) والاسم محذوف ، وإن كانت غير منونة فقبل هي مبنية ، فيحتمل أن تكون اسماً أو خبراً ، وقيل معربة فإن كانت مضمومةً فهي الاسم ، وإن كانت مفتوحةً فهي الخبر ، وأما المضافة لفظاً فتقع على وجهين : أحدهما : - وهو الأصل - أن تكون صفةً لنكرة ولم تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها ، أو لمعرفة قريبة من النكرة مثل : {نعمل صالحاً غير الذي كنا

نعمل } [211] " ، { صراط الذين أنعمت عليهم } [212] " [الآية] . الثاني : أن تكون استثنائية فتعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) . ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني ، كقوله :

(/)

34- لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ

حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ [213]"

وقوله :

35_ لُذْ بَقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ ثُلُقَهْ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرُهُ [214]"

(تبيهه _ من عندي _) : قال المؤلف _ ابن هشام _ : " وقولهم : (لاغير) لحنٌ " قال

المحشي [215] : " والحق أنه ليس بلحنٍ فقد حكاه ابن الحاجب وأقره محققو كلامه ، وأنشد ابن

مالك [216] :

36- جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمَدَ فَوْرَبْنَا لَعْنِ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَاجِرٌ تُسْأَلُ [217]"

حرف الفاء

الفاء المفردة [218] : ترد على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون عاطفةً فتفيد الترتيب والتعقيب والسببية ، والترتيب نوعان ؛ معنوي ، كقام زيد فعمرو ،

وذكري ، وهو عطف مفصلٍ على مجمل ، نحو : {ونادى نوح ربه فقال {الآية} [219] .

والتعقيب في كل شيءٍ بحسبه ، كما يقال : تزوج فولد له ، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل ، وقيل تأتي

بمعنى (ثم) وبمعنى الواو .

(23/1)

والسببية تكون غالباً في العاطفة جملة أو صفة ، فالأول نحو : {فوكزه موسى فقضى عليه} [220] ، والثاني

: نحو : { لآكلون من شجر من زقوم * فمالتون منها البطون } [1] ، وقد تأتي في هذين الموضعين

لمجرد الترتيب ، كقوله : { فراغ إلى أهله فجاء بعجل } [221] " ، وقوله : { فالزاجرات زجرًا * فالتاليات ذكرًا } [222] ."

الوجه الثاني - من أوجه الفاء - : أن تكون رابطةً للجواب في الشرط وشبهه ، وذلك حيث لا يصلح أن يكون شرطاً ، وقد تحذف للضرورة وقد يأتي بدلها (إذا الفجائية) .
الوجه الثالث : أن تكون زائدةً في الخبر ، إما مطلقاً مثل : أخوك فوجد . وإما بشرط أن يكون أمراً أو نهياً ، كقوله :

(/)

وقولك : زيد فالتضريه ، وأما قوله تعالى : { بل الله فاعبد } [1] فقيل زائدة وفيه بعد ، وقيل جواب ل(أما) مقدره وفيه إجحاف ، وقيل عاطفة على محذوف والتقدير : تنبه فاعبد الله ، وأما الفاء في قولك : خرجت فإذا الأسد ، فقيل زائدة لازمة ، وقيل عاطفة ، وقيل للسببيه كفاء الجواب ، ومثلها قوله : { فصل لربك وانحر } [223] " إذ لا يصح عطف الإنشاء على الخبر .

(تنبيه) : قيل الفاء تكون للاستئناف كقوله تعالى : { كن فيكون } [1] " ، والتحقيق أنها للعطف .
(في) [1] " : حرف جر ، وله عشرة معانٍ :

الأول : الظرفية ، زماناً أو مكاناً ، حقيقةً أو مجازاً ، ومن المكانية ؛ أدخلت الخاتم في أصبعي لكنه على القلب .

الثاني : المصاحبة ، نحو : { ادخلوا في أمم } [1] " .

الثالث : التعليل ، نحو : { الذي لمتني فيه } [1] " .

الرابع : الاستعلاء : { ولأصلبَنَّكم في جذوع النخل } [1] " .

الخامس : مرادفة الباء .

السادس : مرادفة (إلى) ؛ { فردوا أيديهم في أفواههم } [1] " .

السابع : مرادفة (من) .

الثامن : المقايسة ، وهي الداخلة بين مفضل سابق وفاضل لاحق ؛ { فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل } [1] " .

التاسع : التعويض .

العاشر : التوكيد ، وأجازه بعضهم في قوله تعالى : {وقال اركبوا فيها} "[1]" .

حرف القاف

(قَدْ) "[1]" : على قسمين ؛ حرفية واسمية . والاسمية إما اسم بمعنى : (حسب) ، وإما فعل ، إما اسم فعل ، والتي بمعنى (حسب) تستعمل مبنية وهو الأكثر ، مثل : قَدْ زَيْدٌ درهم . ومعربة وهو قليل ، مثل : قَدْ زَيْدٌ درهم . والتي بمعنى اسم الفعل تكون بمعنى (يكفي) كقولك: قدزيداً درهم . والحرفية تختص بالفعل الخبري المثبت المتصرف المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهي معه كالجاء فلا يفصل بينهما اللهم إلا بالقسم ، كقوله :

(/)

38- أَخَالِدٌ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأَتْ عَشْوَةٌ [وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ] "[1]"

وقد يحذف الفعل بعدها لدليل كقوله :

39- [أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا] لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ "[1]"

وللحرفية خمسة معانٍ :

الأول : التوقع ، مثل : قد يقدم الغائب ، ولا تدخل على ماضٍ متوقع .

الثاني : تقريب الماضي من الحال ، فإذا قلت : قام زيدٌ ، احتمل أن يكون قيامه قريباً أو بعيداً ، فإذا قلت

: قد قام زيدٌ ، اختص بالقريب ، ولذلك إذا أجيب القسم بماضٍ متصرفٍ مثبت ، فإن كان قريباً من الحال

جاء باللام (قد) وإن كان بعيداً جاء باللام وحدها ، وإذا كان الماضي حالاً وجب دخولها عليه ، مثل :

{وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا} "[1]" .

المعنى الثالث : التقليل ، مثل : قد يوجد البخيل ، وقيل هنا للتحقيق ، والقلّة مفهومة من حال البخيل .

الرابع : التكثير .

الخامس : التحقيق .

(قَط) "[1]" : على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون ظرف زمانٍ لاستغراق ما مضى ، فتفتح قافها وتضم الطاء مشددة ، وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها وتختص بالنفي مثل : ما فعلته قَطُّ .

الثاني : أن تكون بمعنى (حسب) فتفتح القاف وتسكن الطاء مبنية ، تقول : قَطُّ زيد درهم .

(25/1)

قلت : وفي الحاشية "[1]" عن حواشي التسهيل "أنها لم تسمع إلا مقرونة بالفاء وهي زائدة لازمة عندي ، وكذا أقول في قولهم : (فحسب) إن الفاء زائدة ، وفي المطول : كثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ "أ.هـ . الثالث : أن تكون اسم فعلٍ بمعنى : (يكفي) .

حرف الكاف

الكاف المفردة "[1]" : تأتي جارة وغير جارة ، والجاراة إما اسم وإما حرف ، فللحرفية خمسة معانٍ : [الأول] : التشبيه .

[الثاني] : والتعليل ، {واذكروه كما هداكم} "[1]" .

(/)

الثالث : الاستعلاء ، وجعل منه : كن كما أنت ، أي عليه ، وفيه أعاريب أخرى .

الرابع : المبادرة ، مثل : صَلِّ كما يدخل الوقت ، وهو غريب جداً .

الخامس : التوكيد ، وهي الزائدة ، كقوله : {ليس كمثله شيء} "[1]" ، وقيل الزائد (مثل) ، وقيل لزيادة

فيهما وإن (مثل) بمعنى (ذات) أو بمعنى صفة وقيل الكاف اسم مؤكّد ب(مثل) .

والاسمية الجارة ترادف (مثل) قيل تختص بالضرورة كقوله :

40- [بِضِّ ثَلَاثِ كِبَعَا جُؤْمٍ] يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبُرْدِ الْمُئْتَمِّمِ "[1]"

وقيل : لا ، فيجوز في زيد كالأسد ، أن تكون الكاف اسماً بمعنى (مثل) .

والكاف غير الجارة نوعان ، ضمير منصوب أو مجرور ، {ما ودعك ربك} "[1]" ، وحرف للدلالة على الخطاب وهي اللاحقة لاسم الإشارة ك(ذلك) وللضمير المنفصل المنصوب ك(إياك) ولبعض أسماء الأفعال ك(رويدك) ول(أرأيت) ك {أرأيتك هذا الذي كرمت عليّ} "[224]" .

(كي) "[1]" : على ثلاثة أوجه :

[الأول] : أن تكون اسماً مختصراً من (كيف) كقوله :

41- كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا تُثْرَتُ

قِتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمٌ "[1]"

فحذفت الفاء كما حذفت في قول بعضهم : "سَوْ أفعَل" ، أي سوف أفعال .

الثاني : أن تكون مرادفة للام التعليل وهي الداخلة على(ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة :
قيمة ، بمعنى (لمه) .

(26/1)

الثالث : أن تكون مرادفة ل (أن) المصدرية ، كقوله : {لكيلا تأسوا} "[1]" ، فإن لم تتقدمها اللام جاز أن تكون مصدرية وجارة والناصب (أن) ولا يجمع بينهما إلا في الضرورة كقوله:

42- فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحاً

لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَتَخْدَعَا "[1]"

(كَمْ) "[1]" : على وجهين ؛ استفهامية وخبرية ، ويفترقان في خمسة أمور:

الأول : أن الخبرية تحتل الصدق والكذب ، بخلاف الاستفهامية .

(/)

الثاني : أن المتكلم في الخبرية لا يستدعي من المخاطب جواباً بخلاف الاستفهامية .

الثالث : أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة فتقول : كم عبيد لي خمسون بل ستون ، بخلاف

الاستفهامية ، فتقول : كم مالك أعشرون أم ثلاثون .

الرابع : أن تمييز الخبرية يكون مفرداً أو مجموعاً ، وتمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً .

الخامس : أن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتمييز الاستفهامية منصوب إلا أن تكون مجرورة بحرف

فيجوز النصب وهو الكثير ، والجر بـ(من) مضمره وجوباً ، مثل : بكم درهمٍ اشتريتَ هذا الكتاب [؟] .

(كأَيِّ) "[1]" _ في (كأين) لغات أشار إليها [ابن مالك] في الكافية "[225]" :

وَفِي (كَأَيِّن) قِيلَ: كَأَيِّنْ وَكَئِنَّ وَهَكَذَا كَأَيِّنْ كَيْنٌ فَاسْتَبْنِ

: اسم مركب من كاف التشبيه و(أَيِّ) المنونة ، ولذا يجوز الوقوف عليها بالنون ، وتكون خبرية للتكثير وهو

الغالب مثل : { وكأين من نبيِّ قاتل معه ربيون كثير } "[1]" ، واستفهامية ويكون مميّزها مجروراً بـ(من)

غالباً ، وأوجه بعضهم ، ومن غير المجرور بـ(من) قوله :

43- اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فِكَأَيِّ أَلْمَا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ "[1]"

ولا يدخل عليها حرف جر وأجاز بعضهم : بكأَيِّ تبيع هذا الثوب ؟ ، ولا يكون خبرها مفرداً .

(كَذَا) "[1]" : ترد على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون اسم إشارة مجروراً بالكاف ، وقد تدخل عليها ها التنبيه ، كقوله : {أهكذا

عرشك} "[1]" .

(27/1)

الثاني : أن تكون كلمة واحدة مركبة ، مكنياً بها عن غير عدد ، كما في الحديث : "أتذكر يوم كذا وكذا

فعلت فيه كذا وكذا" "[1]" .

(/)

الثالث : أن تكون كلمة واحدة مركبة ، مكنياً بها عن عدد ، وتمييزها منصوب دائماً ، فلا يجوز جره بـ(من)

ولا بالإضافة ، خلافاً للكوفيين حيث أجازوا الجر بالإضافة في غير تكرار "[1]" ، ولا تستعمل غالباً إلا

معطوفاً عليها .

(كَلًّا) "[1]": حرف ردع وزجر ، لامعنى لها سوى ذلك عند سيويه وأكثر البصريين "[226]" ، فيجيزون الوقوف عليها دائماً والابتداء بما بعدها .

وزاد غيرهم معنى ثالثاً واختلف فيه ، فقييل معنى (حقاً) وقيل معنى (ألاً) الاستفتاحية وقيل معنى (نعم) ، وعلى هذه الزيادة يصح الوقوف عليها وقبلها ، وإذا صلحت للردع وغيره جاز الوقوف عليها وقبلها ، والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب .

(كَأَنَّ) "[1]": حرف عند الأكثر ، وعليه إشكالان يمكن الخلاص منها بالقول بأنها بسيطة ، ولها معانٍ : أحدها : التشبيه ، وهو الغالب ، وقيده بعضهم "[1]" بما إذا كان خبرها اسماً جامداً ، مثل : كأنَّ زيداً أسدً ، وإلا فهي للظن ، مثل : كأنَّ زيداً عندك ، أو قائم أو يقوم .

الثاني : التحقيق ، ذكره الكوفيون "[1]" والزجاجي ، قلت : ومنه حديث الثلاثة: "كأنِّي أعرفك" "[227]" .

[الثالث] : التقريب ، قاله الكوفيون "[1]" ، نحو : كأنَّك بالفرج آتٍ ، واختلف في إعرابه ، فقييل الكاف حرف خطاب والباء حرف جر زائد ، والفرج اسم (كأن) ، وقيل الكاف اسمها والجار والمجرور خبرها ، وما بعده جملة حالية متممة لمعنى الكلام ، بدليل قولهم : كأنك بالشمس وقد طلعت .

(كُلٌّ) "[1]": اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر ؛ { كل نفس ذائقة الموت } "[228]" ، والمعرف المجموع ؛ { كلهم آتية يوم القيامة فرداً } "[229]" ، وأجزاء المفرد المعرف ؛ كلُّ زيدٍ حسن .
ولها باعتبار ما قبلها ثلاثة أوجه :

(28/1)

(/)

الأول : أن تكون نعتاً فتدل على كمال المنعوت ، وحينئذٍ يجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى ، مثل : أكلنا شاةً كلَّ شاة . إن الفخرَ كلَّ الفخر لمن قدر على كبح جماح نفسه .

الثاني : أن تكون توكيداً لمعرفة ، قال الكوفيون : أو نكرة محدودة "[1]" فتفيد العموم ، وحينئذٍ تجب إضافتها إلى ضمير يطابق المؤكد ، مثل : {فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون} "[230]" ، وربما يخلفه الظاهر كقوله :

44- [كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ]

يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ "[1]"

يفرق بينها وبين سابقتها حينئذٍ بأن هذه لعموم الأفراد وتلك لكمال المنعوت . وأجاز الزمخشري قطع المؤكدة عن الإضافة محتجاً بقراءة بعضهم : {إنا كلاً فيها} "[1]" ، والأجود أن (كلاً) هنا بدل من اسم (إن) وجاز إبداله من ضمير الحاضر لأنه مفيد للإحاطة .

الثالث : أن تكون مباشرة للعوامل لاتابعية ، وحينئذٍ يجوز إضافتها إلى الظاهر وقطعها ، نحو : {كل نفس بما كسبت رهينة} "[1]" ، {وكلاً ضربنا له الأمثال} "[231]" .

ولها باعتبار ما بعدها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تضاف إلى الظاهر فيعمل فيها جميع العوامل ، مثل : أكرمت كل بني تميم .

الثاني : أن تضاف إلى ضمير محذوف فكالتى قبلها .

الثالث : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به فلا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء ، نحو : {وكلهم آتية يوم القيامة فرداً} "[1]" ، ومن غير الغالب قوله :

45- [يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ] فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ "[1]"

واعلم أن لفظ (كُلُّ) حكمه الأفراد والتذكير ومعناها بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى نكرة روعي

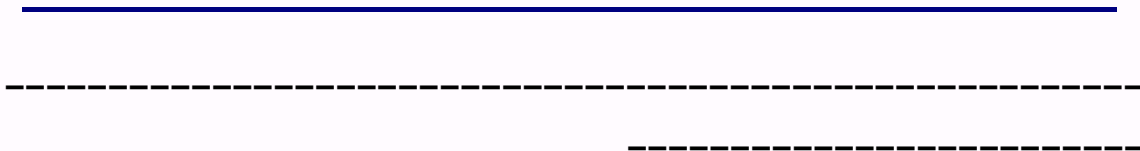
معناها إما مذكر ، مثل : {وكل شيء فعلوه في الزبر} "[1]" ، وإما مؤنث مثل : {كل نفس بما كسبت

رهينة} "1" ، وإما مجموع مذكر مثل : {كل حزب بما لديهم فرحون} "[1]" ، وإما مجموع مؤنث مثل :

46- وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا

(29/1)

(/)



سَوَى فُرْقَةٍ الْأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الْخَطْبِ " [1]

هذا مانص عليه ابن مالك في حكم المضافة إلى النكرة ، وردده أبو حيان " [1] " ، قال المصنف : والذي يظهر لي أن المضافة إلى المفرد أن أريد نسبة الحكم إلى كل فرد وجب الأفراد ، مثل : كل رجل يشبعه رغيف ، وإن أريد نسبة إلى المجموع وجب الجمع ، كقول عنتره " [232] " :

47- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَةً فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ " [1]

لأن المراد أن كل عين جادت عليه فتركت جميع الأعين كل حديقة الخ ..

وإن أضيفت إلى معرفة جاز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، نحو : كلهم قائم أو كلهم قائمون ، كذا قالوا ، والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو : { وكلهم آتية يوم القيامة فرداً } " [1] " .

وإن قطعت عن الإضافة لفظاً فقال أبو حيان : تجوز مراعاة اللفظ مثل : { كلٌّ يعمل على شاكلته

{ " [233] " ، ومراعاة المعنى مثل : { وكلٌّ في فلكٍ يسبحون } " [234] " .

(كَيْفَ) " [235] " : اسم تستعمل على وجهين :

أحدهما : أن تكون شرطية فتقتضي فعلين متفقين لفظاً ومعنى غير مجزومين ، مثل : كيف تصنع أصنع ، وقيل يجزمان مطلقاً وهو رأي الكوفيين " [236] " ، وقيل : إن اقترنت بها (ما) .

الثاني : أن تكون استفهامية وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى عنها معه ، مثل : كيف أنت ؟ وحالاً قبل ما يستغنى مثل : كيف جاء زيدٌ ، ومفعولاً مطلقاً ، مثل : { ألم تر كيف فعل ربك } " [237] " .

حرف اللام

اللام المفردة " [238] " : ثلاثة أقسام ؛ جارة وجازمة ومهملة ، فالجارة مفتوحة مع الضمير إلا ياء المتكلم فمكسورة ، ومكسورة مع الظاهر إلا مع المستغاث المباشر للياء فمفتوحة مثل : يا الله . وللجارة معانٍ منها :

1_ الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنى وذات ، مثل : الحمد لله .

2_ الاختصاص ، مثل : الحصر للمسجد .

3_ الملك ، مثل : لله ما في السماوات .

(30/1)

4_ التعليل ، مثل : { لإيلاف قريش } "[239]" ، ومثل اللام الثانية في : يالزيد لعمرو ، والتقدير : أدعوك لعمرو .

5_ بمعنى (إلى) ، مثل : { كل يجري لأجل مسمى } "[240]" .

6_ بمعنى (على) ، مثل : { ويخرون للأذقان } "[241]" .

7_ بمعنى (في) ، مثل : { ونضع الموازين القسط ليوم القيامة } "[242]" .

8_ بمعنى (من) ، مثل : سمعت له صراحاً .

9_ التعجب ، وتستعمل في النداء ، مثل : ياللماء ، إذا تعجبوا من كثرته .

10_ التوكيد ، وهي اللام الزائدة ، ومنها المقحمة المعترضة بين المتضامين ، مثل قولهم : " يا بُؤْسَ للحربِ " . وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان أرجحهما الأول ، ومنها لام المستغاث ، وقال جماعة غير زائدة ثم اختلفوا فقال الأكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف ، وقال ابن جني بحرف النداء لمافيه من معنى الفعل "[243]" .

وإذا قيل : يا زَيد بفتح اللام فهو مستغاث ، وبكسرها مستغاث له والمستغاث محذوف ، وإذا قيل : يالك احتمال الوجهين .

11_ التبيين ، وذكر لها أقساماً وأمثلة .

والجازمة هي اللام الموضوعه للطلب ، وهي مكسورة ، وسُليم تفتحتها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر ،

مثل : { فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي } "[244]" ، وقد تسكن بعد (ثم) ، مثل : { ثم ليقتضوا تفثهم

{ "[245]" ، ودخولها على فعل المتكلم قليل ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : " قوموا فلأصل

لكم "[246]" وقوله تعالى : { ولنحمل خطاياكم } "[247]" ، وأقل منه دخولها في فعل الفاعل

المخاطب كقراءة : { فبذلك فلتفرحوا } "[248]" ، وقد تحذف في الشعر ويبقى الجزم كقوله :

48- مُحَمَّدٌ تَفَدٍ نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ [إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا] "[249]"

وأجاز الكسائي حذفها في النثر بشرط تقدم (قل) ، مثل : { قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة } [250] .
والمهملة :

(31/1)

1_ لام الابتداء ، وتدخل على المبتدأ ، مثل : { لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله } [251] ، وعلى معمول (إن) اسمها أو خبرها أو معموله ، واختلف في دخولها على الخبر المتقدم ، مثل : لقائم زيداً فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز ، وكذلك اختلف في اللام الداخلة على الفعل ، ونص جماعة على المنع وأن اللام الداخلة على الفعل لام القسم .
(تبييه) [252] : إذا قلت : إن زيداً ليقومن ، فاللام للقسم ، فلو قلت : علمت أن زيداً ليقومن ، وجب فتح همزة (إن) .

2_ الزائدة ، كالدخلة على خبر المبتدأ ، كقوله :

49- أُمُّ الْخَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ] [253]

3_ لام الجواب ، إما ل (لو) أو ل (لولا) أو للقسم ، مثل : { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا } [254] ،
{ لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض } [255] ، { تالله لقد آثرك الله علينا } [256] .

4_ اللام الموطئة وتسمى : المؤذنة ، وهي الداخلة على أداة شرط للإيدان بأن الجواب بعدها مبني على قسم مقدر لا على الشرط ، سميت موطئة لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهدته له ، مثل : { لئن أخرجوا لا يخرجون معهم } [257] ، وأكثر ما تدخل على (إن) ، وقد تدخل على غيرها ، كقوله :

50_ لَمَتَى صَلَّحْتَ لِقُضَيْنِ لَكَ صَلَاحٌ وَتُجْرِيَنَّ إِذَا جُرِيَتْ جَمِيلاً [258]

5_ لام (أل) كالرجل .

6_ اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد .

(لا) "[259]" : على ثلاثة أوجه :

الأول : النافية وهي أقسام :

(/)

1_ العاملة عمل (إن) ، وهي النافية للجنس على سبيل التنصيص ، ومنه : { لاجرم أن لهم النار } "[260]"

عند الفراء ، والمعنى عنده لا بد من كذا أو لامحالة في كذا "[261]" ، وقال قطرب : (لا) ردُّ لما قبلها ،

أي ليس الأمر كما وصفوا ، ثم ابتداءً فقال : (جَرَمَ) وهو فعلٌ ماضٍ بمعنى (وجب) وما بعده فاعل .

2_ العاملة عمل (ليس) .

3_ العاطفة .

(32/1)

4_ الجوابية .

5_ ما سوى هذه الأقسام ، ومنها المعترضة بين الجر والمجرور ، نحو : جئت بلا زادٍ ، وعن الكوفيين ؛

هي اسم دخل عليه حرف الجر وما بعدها محفوض بالإضافة "[262]" ، وبعضهم يسميها زائدة ، وإن كان

لا يصح إسقاطها من حيث المعنى ويكون المراد بالزيادة وقوعها بين شيئين متطالبيين .

الوجه الثاني : (لا) الطلبية التي يطلب بها الترك ، وتختص بالمضارع ، مثل : { ولا تركنوا إلى الذين

ظلموا } "[263]" .

الوجه الثالث : الزائدة للتقوية والتوكيد ، مثل : { ما منعك أن لا تسجد } "[264]" ، ومنه { لا أقسم }

"[265]" على أحد القولين ، ثم مثل بقوله تعالى : { قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به

شيئاً } "[266]" وذكر أوجها كثيرة في إعرابه ، كما ذكر أوجهاً في إعراب قوله : { وما يشعركم أنها إذا

جاءت لا يؤمنون } "[267]" ، وقوله : { وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون } "[268]" ، وقوله :

{ماكان لبشر أن يؤتیه الله الكتاب والحكم .. إلى قوله : ولا يأمرکم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً} [269].

(لا تَ) [270] : الجمهور على أنها كلمتان ؛ (لا) والتاء لتأنيث اللفظ وأنها تعمل عمل (ليس) ، ولا تعمل إلا في الحين وما رادفة .
(لَوْ) [271] : على خمسة أوجه :

(/)

الأول : الامتناعية ، مثل : لو جئتني أكرمتك ، وتفيد الشرطية ، وتقبيدها بالماضي ، والامتناع أي امتناع الشرط والجواب عند الجمهور ، وهو باطل بمواضع كثيرة ، أو امتناع الشرط خاصة مع عدم الدلالة على امتناع الجواب أو ثبوته ، ولكن إن كان مساوياً للشرط في العموم لزم انتفاؤه ، مثل : لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً ، وإن كان أعم لم يلزم انتفاؤه ، وإما ينتفي منه ماكان مساوياً للشرط ، مثل : لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجوداً ، وأجود مايقال فيها : أنها حرف يقتضي في الماضي امتناع مايليه واستلزامه لتاليه .

(33/1)

الثاني : أن تكون حرف شرط في المستقبل ك(إن) ، إلا أنها لاتجزم ، مثل : {وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريةً ضعافاً خافوا عليهم} [272] والفرق بين هذه وبين الامتناعية أن الشرط في هذه مستقبل محتمل الوقوع لم يقصد فرضه الآن أو فيما مضى وعكسها الامتناعية .
الثالث : المصدرية بمنزلة (أن) إلا أنها لاتنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد : ودَّ أو يوُدُّ ، مثل : {وودُّوا لو تدهن} [273] .

الرابع : التي للتمني بمعنى (ليت) مثل : {فلو أن لنا كرةً فنكون} [274] .
الخامس : أن تكون للعرض ، مثل : لو تنزل عندنا فتصيب خيراً .

وذكر لها معنى سادس ؛ وهو التقليل ، مثل : " التمس ولو خاتماً من حديد "[275]".
وجواب (لو) إما مضارع منفي ب(لم) ، أو ماضٍ مثبت أو منفي ب(ما) والغالب على الميثب دخول اللام عليه ،
مثل : {لونشاء لجعلناه حطاماً} "[276]" ، ومن غير الغالب ؛ {لو نشاء جعلناه أجاجاً} "[277]" ،
والغالب على المنفي خلوه من اللام ، مثل : {ولو شاء ربك ما فعلوه} "[278]" ، ومن غير الغالب قوله :
51- وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا [وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي] "[279]"

(/)

وقد يكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام أو الفاء ، كقوله تعالى : {ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة
} "[280]" ، وقول الشاعر :

52- لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَأْسَلُهُ فَرَاخَةٌ [لَكِنْ فَرَزْتُ مَخَافَةً أَنْ أُوسِرًا] "[281]"
(لولا) "[282]" : على أربعة أوجه :

أحدها : أن تدخل على جملتين ؛ اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى ، نحو : لولا زبداً كرمتك ،
ثم إن كان الخبر كوناً مطلقاً وجب حذفه وكوناً مقيداً وجب ذكره إن لم يعلم ، وإلا جاز الوجهان ، هذا قول
ابن مالك "[283]" وجماعة .

(34/1)

وإذا ولي (لولا) ضمير فحقه أن يكون ضمير رفع ، نحو : {لولا أنتم لكانا مؤمنين} "[284]" ، وسمع
قليلاً : "لولا ي ولولاك ولولاه" قال سيويه "[285]" والجمهور : هي جارة للضمير مختصة به ولا تتعلق
بشيء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، فإذا عطف عليها اسم ظاهر تعين رفعه ، مثل : لولا ي وزيدٌ ،
لأنها لا تخفض الظاهر .

الثاني : أن تكون للتحضيض والعرض ، وتختص بالمضارع أو ما في تأويله ، مثل : {لولا تستغفرون
الله} "[286]" ، {لولا أخرتني} "[287]" .

الثالث : أن تكون للتويخ والتنديم ، وتختص بالماضي ، مثل : {لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء} "[288]" ، وقد يفصل بينها وبينه بـ(إذ) أو (إذا) أو جملة معترضة ، مثل : {لولا إذ سمعتموه} "[289]" ، {فلولا إذا بلغت الحلقوم .. إلى قوله : لولا إن كنتم غير مدينين} "[290]" .
الرابع : الاستفهام ، مثل : { لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق } "[291]" قاله الهروي ، والظاهر أنه للعرض ، وذكر الهروي أنها تأتي نافية بمعنى (ما) ، مثل : { فلولا كانت قرية آمنتم فنفعها إيمانها } "[292]" أي فما كانت ، والظاهر أن المعنى على التويخ .
(لَوْماً) "[293]" : بمنزلة (لولا) .

(/)

(لَمْ) "[294]" : حرف جزم لنفي المضارع ، وقد يرفع بعدها ، قيل ضرورة وقيل لغة ، وزعم بعضهم أن بعض العرب قد ينصب بها ، وقد يليها اسم معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :
53- ظَنَنْتُ فَقِيْرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمَّ ذَا رَجَاءٍ أَلْفُهُ غَيْرَ وَاهِبٍ "[295]"
(لَمَّا) "[296]" : على ثلاثة أوجه :

الأول : مختصة بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً ، وتفارق (لم) في خمسة أمور : [الأول] : أنها لا تقترب بأداة شرط . [الثاني] : أن منفيها مستمر النفي إلى الحال . [الثالث] : أن منفيها قريب إلى الحال . [الرابع] : أن منفيها متوقع ثبوته . [الخامس] : أن منفيها جائز الحذف لدليل ، بخلاف (لم) ، فأما قوله :

(35/1)

54- أَحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا
يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ يَ . "[297]"
فضرورة .

الثاني : مختصة بالماضي فتقتضي جملتين وُجِدَت ثانيتهما عند وجود الأولى ، ويقال فيها حرف وجود لوجود ، مثل : لما جاءني أكرمته ، وجوابها إما فعل ماضٍ أو جملة اسمية مقرونة بـ(إذا) الفجائية أو بالفاء أو فعلاً مضارعاً مثل : { فلما أنجاكم إلى البر أعرضتم } [298] ، { فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون } [299] ، { فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد } [300] ، { فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يجادلنا } [301] .

الثالث : أن تكون حرف استثناء ، فتدخل على الجمل الاسمية ، نحو : { إن كل نفس لما عليها حافظ } [302] ، وعلى الفعل الماضي لفظاً لامعنى ، مثل : أنشدك الله لما فعلت ، أي ما أنشدك إلا فعلك .

(لَنْ) [303] : حرف نفي ونصب واستقبال ، وتأتي للدعاء كقوله :

55- لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَأَزَالُ سَتَ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ [304]

وتلقي القسم بها وبـ(لم) نادرٌ جداً ، كقوله :

(/)

56- وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ [حَتَّى أَوْسَدَ فِي التَّرَابِ دَفِينًا] [305]

وزعم بعضهم أنها قد تجزم ، كقوله :

57- لَنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ [حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ] [306]

(لَيْتَ) [307] : حرف تمنٍ يتعلق بالمستحيل غالباً ، وتنصب الاسم وترفع الخبر ، وقد تنصبهما ، كقوله :

58- * يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا * [308]

(لَعَلَّ) [309] : حرف ترجٍ ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال بعض أصحاب الفراء : وقد ينصبهما ،

وحكي : "لعلَّ أباك منطلقاً" ، وعقيل يخفضون بها المبتدأ ، كقوله :

59- [فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً]

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ [310]

وهو في محل رفع بالابتداء لتزيلها منزلة حرف الجر الزائد ، قيل وأول لحن سمع بالبصرة قوله : "لعل لها عذرٌ وأنت تلومٌ" وهو محتمل لتقدير ضمير الشأن ، كما في قوله : "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"[311]" ، و لها معانٍ :

أحدها : التوقع ، وهو ترجي المحبوب والإشفاق من المكروه .

الثاني : التعليل ، أثبتته جماعة منهم الكسائي ، كقوله تعالى : {لعله يتذكر}[312]" .

الثالث : الاستفهام ، أثبتته الكوفيون ، ولذلك علق بها الفعل ، كقوله تعالى : {وما يدريك لعله

يزكى}[313]" .

(لَكِنَّ) "[314]" : - المشددة - حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي معناها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه واحد ؛ وهو الاستدراك ، وفسر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لكم ما قبلها .

الثاني : أنها تأتي للاستدراك ، وفسر برفع ما يتوهم ثبوته ، وتأتي لمعنى آخر أيضاً وهو: التوكيد ، مثل : لو جاءني أكرمه لكنه لم يجيء حيث أكدت ما أفادته (لو) من الامتناع .

(/)

الثالث : أنها للتوكيد دائماً ويصحب التوكيد معنى الاستدراك ، وقد يحذف اسمها ، كقوله :

60- فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ "[315]"

(لَكِنَّ) "[316]" : - المخففة - هي ضربان ؛ مخففة من الثقيلة فلا تعمل ، وخفيفة بأصل الوضع فإن

وليها كلام فهي حرف ابتداء لاعاطفة ، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين :

أحدهما : أن يتقدمها نفي أو نهي ، فإن قلت : "قام زيدٌ لكن عمروٌ" ، جعلتها حرف ابتداء وأتممت

الجملة فقلت : "لم يقم" ، وأجاز الكوفيون العطف "[317]" .

الثاني : أن لا تقترن بالواو .

(لَيْسَ) "[318]" : لنفي الحال ، ولنفي غيره بالقربية ، مثل : ليس خلق الله مثله . وهي فعل لا يتصرف ،

قيل إلا في ثلاثة مواضع :

الأول : أن تكون للاستثناء ، نحو : أتوني ليس زيداً . والصحيح أنها هي الناسخة واسمها مستتر .

(37/1)

الثاني : أن تدخل على جملة اسمية رافعة للاسمين كما في لغة تميم ؛ " ليس الطيب إلا المسك " . فإنهم يهملونها حملاً على إهمال ما عند انتقاض النفي ، وزعم بعضهم أن من ذلك ما إذا دخلت جملة فعلية ماضية ، كقولهم : " ليس خلق الله مثله " .

الثالث : أن تكون حرفاً عاطفاً ، أثبتته الكوفيون لقوله :

61- أَيْنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرُمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ " [319]

وخرَّج على أن الخبر محذوف تقديره : ليس الغالب إياه .

حرف الميم

(ما) " [320] " : اسمية حرفية ؛ فالاسمية أنواع :

1_ موصولة .

2_ تامة ، وهي التي تقدر بالشيء ونحوه ، كقوله تعالى : { فَنِعْمَ أَهْيُ } " [321] " ، أي فنعمة الشيء هي .

وقوله : " غسَلْتُهُ غَسْلًا نَعْمًا " . أي نعم الغسل هو .

3_ نكرة موصوفة ، كقولك : مررت بما معجبٍ لك ، أي بشيء معجب لك .

4_ تعجبية ، مثل : ما أحسن زيداً ، المعنى : شيء حسن زيداً .

(/)

5_ استفهامية ، وإذا أتت بعدها (ذا) فعلى أوجه :

الأول : أن تكون (ذا) اسم إشارة ، كقولك : ماذا التواني .

الثاني : أن تكون (ذا) موصولة ، كقوله :

62- [أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبَ فَيُقْضَى [أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ] " [322]

الثالث : أن تكون مركبة مع (ما) للاستفهام ، كقوله تعالى : {ماذا ينفقون قل العفو} [323] "على قراءة نصب العفو .

الرابع : أن تجعل (ما) اسم جنس بمعنى شيء أو موصولاً بمعنى (الذي) كقوله :

63- دَعِيَ مَادَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ [وَلَكِنْ بِالْمُعَيَّبِ نَبِّينِي] [324]"

ف(ماذا) مفعول : (دعي) والتقدير : دعي شيئاً أو دعي الذي علمت .

الخامس : أن تكون (ذا) إشارية و(ما) زائدة.

السادس : أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) زائدة ، والتحقيق أن الاسماء لا تتراد .

6_ شرطية ، وهي إما زمانية ، كقوله تعالى : {فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم} [325] ، أو غير زمانية ،

كقوله : {وما تفعلوا من خير يعلمه الله} [326] .

(38/1)

والحرفية أنواع :

1_ حرف نفي ، وتعمل عمل (ليس) بشروط ، ونادر تركيبها مع النكرة تشبيهاً ب(لا) ، كقوله :

64- وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً [قَلِيلٌ عَلَيَّ مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ غَائِبَهَا] [327]"

2_ حرف مصدر ، وتكون زمانية مثل : { مادمت حياً } [328] ، وغير زمانية مثل : { ليجزيك أجر ما

سقيت لنا } [329] .

3_ كافة عن عمل الرفع ، وتتصل بثلاثة أفعال ؛ قَلَّ ، وَكَثُرَ ، وَطَالَ ، ولا يليهن إلا جملة فعلية مصرح

بفعلها ، فأما قوله :

65- [صَدَدَتْ فَأَطُولَتِ الصُّدُودُ] وَقَلَّمَا

وَصَالَ عَلَيَّ طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ [330]"

فضرورة . وزعم بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة .

4_ كافة عن عمل النصب والرفع ، وهي المتصلة ب(إن) وأخواتها .

5_ كافة عن عمل الجر ، وتتصل ب(رُبَّ) وبالکاف كقولهم : کن كما أنت ، وبالباء كقوله :

66- [فَلَنْ صِرْتَ لِتُحِيرَ جَوَاباً] لِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ "[331]"

وید(من) كقوله :

67- وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً

[عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ] "[332]"

على خلاف فيما عدا (رُبَّ) وتتصل أيضاً بكلمة (بين) ، كقوله :

68- بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعاً [إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَيَّ جَمَلُهُ] "[333]"

وقيل (ما) زائدة و(بين) مضافة إلى الجملة وقيل زائدة و(بين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة

، أي : بين أوقات نحن بالأراك ، والأقوال الثلاثة تجري في (بين) مع الألف كقوله :

69- فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا

[إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْفَةً لَيْسَ نُنْصَفُ] "[334]"

وتتصل أيضاً ب(حيث) و(إذ) ويضمنان حينئذٍ معنى(إن) الشرطية فيجزمان فعلين .

12_ حرف معوضٌ به عن (كان) مثل : أما أنت منطلقاً انطلقت . والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً .

6_ حرف معوضٌ به عن فعل الشرط كقولهم : افعل هذا أما لا ، والتقدير: أن لا تفعل غيره.

(39/1)

7_ زائدة بعد الرفع كقولك : شتان ما زيد وعمرو ، وبعد الناصب الرفع نحو : ليتما زيدا قائم ، وبعد

الجازم ، كقوله : {وإما ينزغتك من الشيطان نزغٌ} "[335]" وبعد الخافض ، نحو : {فبما رحمة من الله لنت

لهم} "[336]" ، {أيما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ} "[337]" ، وبعد أداة الشرط مثل : {حتى إذا ما

جاؤها} "[338]" ، وبين المتبوع وتابعه نحو : {مثلاً ما بعوضةٌ} "[339]" و(بعوضة) بدل ، وقيل اسم نكرة

صفة ل(مثلاً) ، أو بدل منه ، وذكر فيها أقوال أخرى كثيرة ، وأما قوله تعالى : {فقليلاً ما يؤمنون} "[340]"

فر(ما) محتملة لثلاثة أوجه :

أحدها : الزيادة ، إما لمجرد تقوية الكلام فقليل بمعنى العدم ، وأما إفادة التقليل ، فقليل بمعناه الحقيقي .
الثاني : النفي ، و(قليلًا) نعت لمصدر محذوف أولظرف محذوف أي إيمانًا قليلًا أو زمنًا قليلًا ، ويضعف
هذا الوجه أن (ما) النافية لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن يسهله تقدير (قليلًا) نعتًا لظرف
لأنهم يتوسعون في الظروف .

الثالث : أن تكون مصدرية والفعل المنسب فاعل (قليل) ، و(قليل) حال معمول لمحذوف دل عليه
المعنى والتقدير لعنهم الله فأخروا قليلًا إيمانهم .

(مِنْ) "[341]" : لها خمسة عشر معنى :

- 1_ ابتداء الغاية ، وهو الغالب ، نحو : { من المسجد الحرام } "[342]" .
- 2_ التبعض ، { منهم من كَلَّمَ الله } "[343]" .
- 3_ بيان الجنس ، وتقع كثيراً بعد (ما) و(مهما) ، { مايفتح الله للناس من رحمة } "[344]" .
- 4_ التعليل ، { مما خطيئاتهم } "[345]" .
- 5_ البدل ، { أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة } "[346]" .
- 6_ مرافاة (عن) ، { فويلٌ للقاسية قلوبهم من ذكر الله } "[347]" .
- 7_ مرادفة الباء ، { ينظرون من طرف خفي } "[348]" ، والظاهر أنها هنا للابتداء .
- 8_ مرادفة (في) ، { للصلاة من يوم الجمعة } "[349]" .
- 9_ موافقة (عند) .
- 10_ مرادفة (ربما) وذلك إذا اتصلت ب(ما) كقوله :

(40/1)

وَأَنَا لَمَّا نَضَرْتُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ "[350]"

[67]

والظاهر أنها ابتدائية و(ما) مصدرية .

11_ مرادفة (على) ، { ونصرناه من القوم } "[351]" .

12_ الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين ، كقوله تعالى : { والله يعلم المفسد من المصلح } "[352]" .

13 _ الغاية .

14_ التنصيص على العموم ، وهي الزائدة في نحو : { ما جاءنا من بشير } "[353]" .

(/)

15 _ توكيد العموم ، وهي الزائدة في نحو : ماجاءني من ذيَّارٍ . وشرطٌ لزيادتها تقدم نفي أو نهي أو استفهام ب(هل) وتنكير مجرورها وكونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً ، ولم يشترط الكوفيين تقدم نفي أو نهي أو استفهام "[354]" ، ولم يشترط آخرون تنكير مجرورها ولا كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً .

(مَنْ) "[355]" : على خمسة أوجه ؛ شرطية واستفهامية ، وإذا قلت : من ذا لقيت ، ف(مَنْ) مبتدأ ، و(ذا) موصول خبره ، ويجوز كونها زائدة على رأي الكوفيين المجوزين لزيادة الأسماء ، وموصولة ونكرة موصوفة كمررت بمن معجبٍ لك .

(مَهْمَا) "[356]" : اسم شرط ، ولها ثلاثة معانٍ :

الأول : أن تكون لما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط .

الثاني : الزمان والشرط فتكون ظرفاً لفعل الشرط ، ذكره ابن مالك "[357]" .

الثالث : الاستفهام ذكره جماعة .

(مَعَ) "[358]" : اسم وتستعمل مضافة ، فتكون ظرفاً ولها حينئذٍ ثلاثة معانٍ :

أحدها : موضع الاجتماع ، نحو : أنا معك .

الثاني : زمانه ، نحو : حثت مع العصر .

الثالث : بمعنى (عند) وحكى سيويوه "[359]" : ذهبت من معه ، أي من عنده . وتستعمل غير مضافة

فتنون حالاً ، وقد تكون ظرفاً ، وتستعمل للجماعة كما تستعمل للثنتين .

(مَتَى) "[360]" : تكون اسم استفهام واسم شرط وبمعنى : وسط ، وحرافاً بمعنى (من) أو (في) .

(مَتَدُّ ، وَمَتَدُّ) "[361]" : لها ثلاث حالات :

الأولى : أن يليها اسم مجرور فهما حرفا جر ، وقيل : اسمان مضافان ، وعلى الأول فهما بمعنى (من) إن كان الزمان ماضياً ، وبمعنى (في) إن كان حاضراً وبمعنى (من) و(إلى) جميعاً إن كان معدوداً ، نحو : ما رأيته مذ يوم الخميس أو يومنا ، أو منذ ثلاثة أيام.

(/)

الحالة الثانية : أن يليها اسم مرفوع فقبل هما مبتدأ ، وما بعدهما خبر ، وقيل طرفان مخبر بهما على مابعدهما ، وقيل طرفا مضافان لجملة حذف فعلها.

الحالة الثالثة : أن يليها جملة اسمية أو فعلية فالمشهور أنهما طرفان مضافان إما إلى الجملة أو إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر .

حرف النون

النون المفردة "[362]" : أربعة أوجه :

[الأول] : نون التوكيد ؛ خفيفة وثقيلة ، ويؤكد بها الفعل ، فيدخلان على الأمر مطلقاً ، ولا يؤكد بها الماضي مطلقاً إلا شذوذاً ، وأما المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما ، وإن كان مستقبلاً أكد بهما وجوباً وقريباً منه ، وجوازاً كثيراً وجوازاً قليلاً .

الثاني : التنوين ، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد ، وأقسامه خمسة ، وزاده بعضهم إلى عشرة أقسام .

الثالث : نون الإناث ، مثل : يضرين .

الرابع : نون الوقاية وتسمى نون العماد ، وتلحق قبل ياء المتكلم المنصوبة في الفعل متصرفاً أم جامداً ، واسم الفعل ، مثل : ذرأكيني ، وبعض الحروف .

(نَعَمْ) "[363]" : حرف تصديق ووعده وإعلام ، فالأول بعد الخبر ، كقام زيدٌ ، والثاني : بعد افعال ولا تفعل وما في معناهما ، والثالث بعد الاستفهام ، نحو : هل جاء زيد؟ .

قيل : وتأتي للتوكيد إذا وقعت صدراً ، نحو : “ نعم هذه أطلالهم ” ، والحق أنها في هذا حرف إعلام
وأنها جواب لسؤال مقدر .

(42/1)

واعلم أنه إذا قيل : قام زيدٌ ، فتصديقه : نعم ، وتكذيبه : لا ، ويمتنع دخول (بلى) لعدم النفي ، وإذا قيل :
ما قام زيدٌ ، فتصديقه : نعم ، وتكذيبه : بلى ، ويمتنع دخول (لا) لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي .
والحاصل أن (بلى) لا تأتي إلا بعد نفي ، وأن (لا) لا تأتي إلا بعد إيجاب ، وأن (نعم) تأتي بعدهما .
حرف الهاء

(/)

الهاء المفردة "[364]" : على خمسة أوجه :

الأول : ضمير الغائب .

الثاني : حرفٌ للغيبة ، مثل : إياه .

الثالث : هاء السكت ، وهي اللاحقة لبيان حركةٍ أو حرف ، مثل : {ماهيَه} "[365]" .

الرابع : المبدلة من همزة الاستفهام ، كقوله :

70- وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فُقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانًا "[366]"

الخامس : هاء التأنيث ، مثل : رحمة ، والتحقيق أنها لا تعد ، لأنها جزء كلمةٍ .

(ها) "[367]" : على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون اسم لفعل أمر هو (خُذْ) ، ويجوز مد ألفها واتصال الكاف بها ، مثل : “هاكم ، هاؤم”

ويجوز حذف الكاف مع الهمزة ، فيقال : هاءٌ ، هاءٍ ، هاؤما ، هاؤم ، هاؤنٌ ؛ للمفرد والمفردة والمشى

وجمع الذكور وجمع الإناث .

الثاني : أن تكون ضميراً للمؤنث .

الثالث : أن تكون للتبويه ، فتدخل على اسم الإشارة وعلى ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة ، مثل :
{هاأنتم أولاء} "[368]" ، وعلى نعت (أي) في النداء ، مثل : يا أيُّها الرجل ، ويجوز ضم الهاء اتباعاً
ل(أي) فتقول يا أيُّه الرجل ، وعلى اسم الله في القسم إذا حذف حرف القسم ، مثل : ها الله ، بقطع همزة
الله ووصلها .

(هَلْ) "[369]" : حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي ، فتفارق الهمزة في عشرة أمور :

1- أنها للتصديق .

2- للإيجاب ، فلا يجوز : هل لم يقم .

3- تجعل المضارع للاستقبال .

4-5-6- لا تدخل على شرط ولا (إنَّ) ، ولا اسم بعده فعل في الاختيار .

(43/1)

7-8- أنها تقع بعد العاطف لاقبله وبعد (أم) مثل : {فهل يهلك} "[370]" ، {أم هل تستوي} "[371]" .
9- أنه يراد بالاستفهام بها النفي ، نحو : {هل على الرسل إلا البلاغ} "[372]" ، ولا تجوز الهمزة ؛ أعلى
الرسل إلا البلاغ.

(/)

10_ تأتي بمعنى (قد) ، { هل أتى على الإنسان حين من الدهر } "[373]" ، وقيل لا تأتي بمعنى (قد)
والاستفهام في مثل هذا للتقرير ، والله أعلم .

حرف الواو

الواو المفردة "[374]" : تأتي لأحد عشر معنى :

الأول : العاطفة ، وهي لمطلق الجمع .

الثاني : الاستثنائية ، ويرفع مابعدهما .

الثالث : الحالية .

الرابع : واو المعية ، سواء على اسم ، ك : سرتُ والنيل ، أو على فعل مضارع معطوف على اسم صريح أو مؤول ، مثل :

71- [وَلْبُسُ عَبَاءَةَ] وَتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ] [375]"

الخامس : واو القسم .

السادس : واو (رب) ، ولا تدخل إلا على منكر متعلقه متأخر .

الثامن : الزائدة ، كقوله : {ونادينا أن يا إبراهيم} [376]" .

التاسع : واو الثمانية ، مثل : {وثامنهم كلبهم} [377]" .

العاشر : ضمير المذكر أو ما نزل منزلته ، مثل : {ياأيها النمل ادخلوا} [378]" .

الحادي عشر : واو علامة الذكور ، مثل : أكلوني البراغيث .

(وَا) [379]" : على وجهين :

الأول : أن تكون للندبة .

الثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى : (اعجب) ويقال : واها ، ووي ، وقد تلحق (وي) كاف الخطاب فيقال

: ويك ، وقال الكسائي : أصله ويملك فالكاف ضمير مجرور ، وأما {وي كأنه} [380]" ففيل (وي)

اسم فعل والكاف حرف خطاب و(أن) على إضمار اللام ، وقيل : (وي) اسم فعل و(كأن) للتحقيق ، وقيل بتكلف أن الكاف حرف جر للتعليل .

حرف الياء

(44/1)

(يَا) [381]" : حرف نداء للبعيد ، وقد تكون للقريب ، ونصب المنادى بـ(أدعوا) محذوفاً وجوباً ، وقيل

بها وإذا وليها مالمس منادى مثل : {ياليت قومي} [382]" ، ففيل المنادى محذوف ، وقيل هي للتنبيه ،

وقيل إن وليها نداء أوامر فللنداء وإلا فللتنبيه .

مختصر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب
الباب الثاني : في تفسير الجملة وأحكامها

(/)

محمد بن صالح العثيمين

الباب الثاني

من الكتاب

في تفسير الجملة وأحكامها

الجملة إما اسمية أو فعلية أو ظرفية "[1]" ، فالأولى ما صدرت باسم ، والثانية ما صدرت بفعل ، والثالثة ما صدرت [بظرف] مثل : أعندك زيدٌ . إن جعل زيد فاعل (عند) .

وتنقسم إلى صغرى وكبرى "[2]" ، فالكبرى هي الاسمىة التي خبرها جملة ، نحو : زيدٌ قام أبوه ، أو أبوه قائم ، والصغرى ما سواها ، مثل : قام زيدٌ ، زيدٌ قائمٌ .

الجملة التي لا محل لها من الإعراب ، وهي التي لا تحل محل المفرد "[3]"
الأولى : الجملة الابتدائية .

الثانية : المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً أو تحسیناً ، إما بين الفعل ومرفوعه أو مفعوله ، أو بين المتبدأ وخبره ، أو بين الشرط وجوابه ، أو الموصوف وصفته ، أو الموصول وصلته ، أو بين المتضاميين ، أو الجار والمجرور ، أو بين الفعل وسوف ، أو قد والفعل ، أو حرف نفي ومنفيه .

الثالثة : التفسيرية ، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه ، كقوله تعالى : {إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب} "[4]" فجملة : خلقه .. إلخ تفسير لمثل آدم ، وقد تكون مقرونة بر(أن) مثل : { أن اصنع الفلك } "[5]" ، أو بر(أي) ، كقوله :

72- وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ [وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي] "[6]"

قال المؤلف : وقولي الفضلة احترازاً عن الجملة المفسرة لضمير الشأن ، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ، ولها محل .

الرابعة : المجاب بها القسم ، مثل : {والقرآن الحكيم * إنك لمن المرسلين} "[7]" .

الخامسة : الواقعة جواباً لشرط غير جازم ولم تقترن بالفاء أو (إذا) الفجائية.

السادسة : الواقعة صلةً لاسم أو حرف .

السابعة : التابعة لما لا محل لها .

الجملة التي لها محل "[8]"

الأولى : الواقعة خبراً .

الثانية : الواقعة حالاً .

(/)

الثالثة : الواقعة مفعولاً ، وتقع مفعولاً في ثلاثة أبواب : الأول : المحكية بالقول أو مرادفه.

الثاني : باب (ظن) حيث تقع مفعولاً ثانياً . الثالث : في باب التعليق ، وليس خاصاً بباب (ظن) بل في كل فعلٍ قلبي .

الرابعة : الواقعة مجرورة بالإضافة ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية : أسماء الزمان ، ظروفًا كانت أو أسماء . ، وحيث ، وآية ، وذو ، ولدن ، ورئث ، وقول ، وقائل .

الخامسة : الواقعة جواباً لشرط جازم ، إذا اقتربت بالفاء أو (إذا) .

السادسة : التابعة لمفرد نعتاً أو عطفًا أو بدلاً .

السابعة : التابعة لجملة ذات محل .

وهذا الحصر لما له محل بسبع بناء على ما ذكره ، والحق أنها تسع ؛

الثامنة : الجملة المستثناة ، كقوله : { إلا من تولى وكفر } "[9]" .

التاسعة : الجملة المسند إليها ، كقوله تعالى : { سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم } "[10]" إذا أعرب

(سواء) خبراً و(أأنذرتهم) مبتدأ ، وقولهم : "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" إذا لم نقل إن الأصل : أن تسمع .

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات "[11]"

الجمل بعد المعارف المحضة أحوال ، وبعد النكرات المحضة صفات ، وبعد غير المحضة يجوز الوجهان ،
فغير المحض من النكرات ماوصف ، كقوله تعالى: { وهذا ذكر مبارك أنزلناه } [12] ، وغير المحض من
المعارف اسم الجنس المحلي ب(أل) كقوله تعالى : { كمثل الحمار يحمل أسفاراً } [13] فيجوز في في
(أنزلناه) وفي(يحمل) أن يكونا حالين وأن يكونا صفتين لأن المعروف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة .

مختصر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب

الباب الثالث : في أحكام الظرف و الجار و المجرور

محمد بن صالح العثيمين

الباب الثالث

(46/1)

في أحكام الظرف والجار والمجرور " [1] "

(/)

لا بد للجار والمجرور والظرف من متعلق إما بفعل أو بما يشبهه ، أو بما أول بما يشبهه أو بما يشير إلى
معناه ، فإن لم يوجد من هذه شيء وجب تقديره ، وهل يتعلقان بالفعل الناقص ؟ على قولين مباحهما هل
الفعل الناقص يدل على الحدث ؟ وهل يتعلقان بالجامد؟ وهل يتعلقان بأحرف المعاني فالمشهور المنع
مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً ، وقيل إن ناب عن فعل محذوف جاز على طريق النيابة لا الأصالة وإلا فلا ، مثال
ذلك : يا يزيد ، فاللام متعلقة ب(يا) وكذلك قوله تعالى : { ما أنت بنعمة ربك بمجنون } [2] " فإن (بمجنون)
متعلق ب(ما) والمشهور أنهم يقدرّون فعلاً مطابقاً للنفي أي انتفى ذلك بنعمة ربك .

ويستثنى من قولنا لا بد للجار من متعلق أمور :

الأول : الزائد ، مثل : { وكفى بالله شهيداً } [3] .

الثاني : (لعل) في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد حيث أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء .

الثالث : نحو : لولاي على القول بأنها جارة لأن الضمير بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : (رب) لأن محل ما بعدها بحسب العوامل .

الخامس : أدوات الاستثناء ك(خلا) إذا خفض بهن .

حكم المرفوع بعد الظرف والمجرور "[4]"

لا يخلو من حالين ؛

أحدهما : أن يتقدمها نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال ، مثل : مررت بزید عليه جبةٌ . ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : ترجيح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف .

الثاني : ترجيح كونه فاعلاً ، اختاره ابن مالك .

الثالث : وجوب كونه فاعلاً ، ونقل عن الأكثر ، وإذا كان فاعلاً فهل عامله فعل محذوف أو نفس الظرف والمجرور؟ على قولين ؛ المختار الثاني .

الحال الثانية : أن لا يتقدمها ماسبق من النفي وشبهه ، فالجمهور يوجبون الابتداء والكوفيون يجوزون الوجهين "[5]" .

مختصر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب

الباب الرابع : في أحكام يكثر دورها

محمد بن صالح العثيمين

الباب الرابع

في أحكام يكثر دورها

(47/1)

(/)



الأول : مايعرف به المبتدأ من الخبر "[1]" ، يجب الحكم بالابتدائية على المتقدم من الاسمين في ثلاث مسائل :

الأولى : إذا كانا معرفتين تساوت رتبتهما أو اختلفت ، وقيل يجوز تقدير الأول خبراً ، وقيل المشتق خبر إن تقدم ، والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف .

الثانية : إذا كانا نكرتين يصلح كل منهما للابتداء ، مثل : أفضل منك ، أفضل مني .

الثالثة : إذا اختلفا تعريفاً وتنكيراً وكان الأول المعرفة ، مثل : زيدٌ قائمٌ ، وإن كان الأول النكرة فإن لم يكن له مسوغ فهو خبر اتفاقاً ، مثل : خبزٌ ثوبك ، وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور ، وسيبويه يجعله المبتدأ "[2]" مثل : كم مالك ؟ ويتجه عندي جواز الوجهين .

[الثاني] "[3]" : تقول : "أمكن المسافر السفر" بنصب المسافر لاغير ، لأنك تقول : أمكنني السفر ولا تقول : أمكنت السفر .

[الثالث] "[4]" : الفروق بين عطف البيان والبدل ثمانية ، منها :

الأول : أن عطف البيان لا يكون ضميراً ولا تابعاً للضمير .

الثاني : أن عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير بخلاف البدل .

الثالث والرابع : أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة .

الخامس : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل .

السادس : أنه ليس في نية إحلاله محل الأول ، ولذا يمتنع البدل ويتعين البيان في نحو : يازيد الحارث ، ويوسعيد كرز .

السابع : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى .

[الرابع] "[5]" : خبر اسم الشرط إذا وقع مبتدأً فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح .

الثاني : جواب الشرط .

الثالث : مجموعهما .

[الخامس] "[6]" : مسوغات الابتداء بالنكرة ذكر أنها تنحصر في عشرة أشياء وعدّها .

[السادس] "[7]" : العطف ثلاثة أقسام ؛

[الأول] : عطف على اللفظ وهو الأصل ، مثل : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعد .

الثاني : عطف على المحل ، نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً - بالنصب - .

(48/1)

الثالث : على التوهم ، نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعداً ، بجر (قاعداً) على توهم دخول الباء في الخبر ، ولكل قسم من هذه الأقسام شروط ذكرها مفصلة .
[السابع] "8": عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس فيه قولان .
[الثامن] "9": عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاثة أقوال؛ الجواز والمنع ، والثالث ؛ الجواز بالواو فقط .

[التاسع] "10": المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة سبعة وعدّها .

ضمير الفصل "11"

يشترط لهذا الضمير ستة شروط ؛

الأول : أن يكون ما قبله مبتدأً ولو منسوخاً .

الثاني : أن يكون معرفة ، وقيل يجوز "ماظننت أحداً هو القائم" .

الثالث : أن يكون مابعد خبراً ولو منسوخاً .

الرابع : أن يكون معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل) ، كقوله : {إن ترن أنا أقلّ منك مالا} "12" .

الخامس : أن يكون بصيغة المرفوع ، فيمتنع "زيدٌ إياه الفاضل" .

السادس : أن يطابق ما قبله ، فيمتنع "كنت هو الفاضل" .

وله ثلاث فوائد :

الأولى : بيان أن مابعد خبر لا تابع .

الثانية : التوكيد .

الثالثة : الاختصاص ، أي الحصر .

وأما محله من الإعراب "13" ، فزعم البصريون أنه لا محل له وهو حرف عند أكثرهم ، وقال الكوفيون :

له محل ما بعده ، وقيل محله ما قبله فمثل : {كانوا هم الغالبين} "14" محله النصب عند الكوفيين

والرفع على القول الثاني .

روابط الجملة عشرة [15] ، وذكرها .
الأشياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر [16] ، وذكرها .
الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة [17] ، وذكرها ، ومن ذلك أنه يكتسب البناء في ثلاثة أبواب ؛

(/)

الأول : أن يكون المضاف مبهماً كغير ومثل ودون وبين ، كقوله تعالى : { لقد تقطع بينكم } [18] " بناءً على أن (بين) فاعل مبني على الفتح .
الباب الثاني : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه (إذ) ، كقوله : { ومن خزي يومئذ } [19] " قرئ بفتح (يوم) وكسرهما [20] ."

(49/1)

الثالث : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني بناءً أصلياً أو عارضاً كقوله :
عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبِ عَلَى الصَّبَا
[وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَانْعُ؟] [21]
وقوله :

74- [لَأَجْتَذِبَنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا] عَلَى حِينٍ يَسْتَصِينُ كُلَّ حَلِيمٍ [22]
فإن كان المضاف فعلاً معرباً أو جملة اسمية فأوجب البصريون الإعراب والصحيح جواز البناء .
الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً [23]
هي عشرون :

الأول : أن يكون على (فَعْلًا) لأنه لأفعال السجايا وما أشبهها ، ولذلك يحول المتعدي قاصراً إذا حول للمبالغة والتعجب نحو : ضَرَبَ الرَّجُلُ وَفَهُمْ بِمَعْنَى : ما أضربه وما أفهمه .

الثاني والثالث : أن يكون على (فَعَلَ) ووصفهما على (فعليل) مثل : ذلَّ وقوي .
الرابع : (أفعل) بمعنى صار كذا ، مثل : أحصد الزرع أي صار حصاداً .
الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر : على وزن (افعلل) كاقشعرَّ ، أو (افوعل) كأكوهَّد الفرخ ، أو (افعلل) أصلي اللامين كاحرنجم أو زائد أحدهما كاقعنسس ، أو (افعلل) كاحربني ، أو (استفعل) دالاً على التحول كاستحجر الطين ، أو (انفعل) كانطلق .
الثاني عشر : أن يطاوع المتعدي لواحد مثل : ضاعفت الحسنات فتضاعفت .
الثالث عشر : أن يكون رباعياً مزيداً فيه، مثل : تدرج .
الرابع عشر : أن يضمن معنى فعل قاصر نحو : {ولا تعد عينك عنهم} [24] .

(/)

الخامس عشر إلى العشرين : أن يدل على سجية كلِّوم ، أو عرض كَفَرَح ، أو نظافة كطَهَّر ، أو دنس كنجس ، أو لون كبيض ، أو حلية كشاب .
الأمر التي يتعدى بها الفعل القاصر " [25] "
هي سبعة أو ثمانية وعدها .

مختصر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب

الباب الخامس

محمد بن صالح العثيمين

[الباب الخامس]

ذكر جهاتٍ يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها ، ومنها :

(50/1)

الجهة الخامسة" [1]: "أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة ، وذكر لذلك أمثلة مرتبةً على الأبواب .

(كافة) :ملتزم فيها شيئان ؛

أولاً : استعماله لمن يعقل .

والثاني : نصبه على الحال .

اشترط النحويون في بعض الجمل أن تكون خبرية وفي بعضها أن تكون إنشائية ، فمن الأول ؛ الصلة

والصفة والحال وخبر (كان) وخبر (إن) وخبر ضمير الشأن ، قيل وخبر المبتدأ وجواب القسم غير

الاستعطافي ، أما الاستعطافي فيكون إنشاءً كقوله :

75- بِعَيْشِكَ يَا سَلْمَى ارْجُمِي ذَا صَبَابَةٍ

[أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ] [2]"

شروط الحذف" [3]"

شروط الحذف ثمانية :

الأول : وجود دليل إن كان المحذوف عمدة ، أما إن كان فضلة فالشرط أن لا يكون في حذفه ضرر .

الثاني : ألا يكون ما يحذف كالجاء ، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا ما يشبهه .

الثالث : أن لا يكون مؤكداً ، فلا يحذف العائد في نحو قولك : الذي رأيتنه نفسه زيد .

الرابع : أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر ، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله .

الخامس : أن لا يكون عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قوية فيها

الدلالة وكثر استعمالها ولا يمكن القياس عليها .

السادس : أن لا يكون عوضاً عن الشيء فلا تحذف (ما) في أما أنت منطلقاً ولا التاء من نحو : (عِدَّةٌ وَزِنَةٌ)

(/)

السابع : أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، فلا يحذف المفعول - وهو الهاء - من

ضربني وضربته زيد ، لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه للفعل الأول .

الثامن : أن لا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي ، فلا يحذف الضمير

في : زيد ضربته ، لأنه يؤدي إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى .

المحذوف المقدر ينبغي تقليبه ما أمكن ، ولذلك كان تقدير الأَخْفَش في قولهم : "ضربي زيدا قائماً" :
ضربي زيدا ضربه قائماً أولى من تقدير باقي البصريين : حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً ، لأنه لم يقدر إلا
اثنين وهم قدروا خمسة .

إذا دار الأمر بين أن يكون المحذوف المبتدأ أو الخبر ، فقليل يكون المبتدأ وقيل يكون الخبر ، مثاله : {
فصبر جميل} "[4]" هل يقدر فصبري صبر جميل أو يقدر فصبر جميل أمثل من ضده .
إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ؛ فكونه ثانياً أولى ، مثاله : نون الوقاية في قوله : { أتحتاجوني
} "[5]" بتخفيف النون ، ومثل : مَقُول ومَبِيع المحذوف منهما واو مفعول ، ومثل : إقامة المحذوف منها
ألف إفعال ، ومثل : زيد وعمرو قائم ، فقائمٌ خبر للأول ، وقيل للثاني ، وقيل لهما ، ومثل ذلك ما لم يوجد
مانع من صحة الحذف من الأول أو الثاني فيمتنع .

وقد استطرد المؤلف رحمه الله لما يحذف من الجمل أو الكلمات في مواضع كثيرة ، ثم قال : الحذف
الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ ، أو شرطاً بدون
جزاء ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل ، ونحو ذلك ، وأما غير ذلك مثل المحذوف
في قوله تعالى : { سراييل تقيكم الحر } "[6]" أي والبرد فهذا للمفسر لا للنحوي وبحثه في علم النحو
فضول .

مختصر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب

(/)

الباب السادس : في أمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها

محمد بن صالح العثيمين

الباب السادس

في أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

قال المؤلف : وهي كثيرة يحضرنى منها عشرون موضعاً وذكرها ، ونحن نذكر منها مايلي :

1_ قولهم "[1]" في (إذا) غير الفجائية: إنها ظرف لما يستقبل من الزمان فيها معنى الشرط غالباً ، وأحسن من ذلك أن يقال : ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك.

(52/1)

2_ قولهم "[2]": " ائني أكرمك " إن الفعل مجزوم بجواب الأمر والصواب أنه جواب شرط مقدر .

3_ قولهم "[3]": المجازي التأنيث يجوز معه التذكير والتأنيث ، والصواب أن يقال : المسند إلى المؤنث المجازي يجوز فيه التذكير والتأنيث إذا كان فعلاً أو شبهه والفاعل ظاهراً ، ولذا لايجوز : هذا الشمس ، ولا هو الشمس ، بخلاف طلع الشمس .

4_ قولهم "[4]": النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإن أعيدت معرفة أو كانت معرفة فأعيدت معرفة أو نكرة فالثانية هي الأولى ، ويشكل على هذه القواعد الأربع قوله تعالى : { الله الذي خلقكم من ضعف } "[5]" إلخ ، فإن (قوة) أعيدت نكرة ، والثانية هي الأولى ، وقوله تعالى : { أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير } "[6]" فإن الثاني أعم من الأول ، وقوله: { هل جزاء الإحسان إلا الإحسان } "[7]" فإن الثاني الجزاء والأول العمل ، وقوله : { يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً } "[8]" فالثاني غير الأول ، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن ما خرج عن القاعدة فلقرينة أخرجته .

5_ قولهم "[9]" في : { خلق الله السماوات } "[10]" أنه مفعول به ، والصواب أنه مفعول مطلق يوضحه أن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً ، والمفعول المطلق ما كان الفعل فيه هو إيجاداً ، ومثل ذلك : كتبت كتاباً ، وعملت صالحاً ، بخلاف بعث كتاباً .

(/)

6_ قولهم في : (كاد)"[11]" : إن إثباتها نفي ونفيها إثبات وهو خطأ والصواب أنها كغيرها إثباتها إثبات ونفيها نفي ، وبيان ذلك أن معناها المقاربة ، فمعنى : كاد يفعل قارب الفعل ، ولم يكد يفعل لم يقارب الفعل ، فإذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً ذلك الفعل ، أما في حال الإثبات فإذا قلت : كاد يفعل ، فمعناه قارب الفعل ولم يفعل ، ولا يرد على ذلك قوله تعالى : {وما كادوا يفعلون}[12]" مع أنهم فعلوا وذبحوها لأن نفي ذلك في أول الأمر ما قاربوا الفعل ولكنهم بعد فعلوا .

(53/1)

إذا قلت : مررت برجلٍ أبيض الوجه لا أحمرٍ هـ ، فإن فتحت الراء فمحل الهاء النصب على التشبيه بالمفعول به ، وإن كسرت الراء فمحل الهاء جر بالإضافة ، لأن (أحمر) لا ينصرف فلا يجر بالكسرة إلا إذا أضيف .
إذا قيل : ما أنت ، فهو مبتدأ وخبر ، وإذا قيل : ما أنت وزيداً ، فما مفعول مقدم لفعل محذوف تقديره : ما تصنع أنت ، وأن فاعل تصنع برز لما حذف الفعل والواو للمعية وزيداً مفعول معه .

مختصر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب

الباب السابع : في كيفية الإعراب

محمد بن صالح العثيمين

[الباب السابع]

[في كيفية الإعراب]

الباب الثامن

في ذكر أمور كلية

القاعدة الأولى "[1]" : قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه كقوله تعالى : {ولم يعي بخلقهن بقادر} "[2]" دخلت الباء في خبر(إنّ) لأن هذه الجملة بمعنى : أوليس الله بقادر ، وكقولهم : "علمت زيدٌ من هو"

برفع زيد جوازاً لأنه نفس (من) المعنى ، وكقولهم : " إن أحداً لا يقول ذلك " حيث استعملوا (أحداً) في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في يقول .

(/)

القاعدة الثانية "[3]": " قد يعطى الشيء حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم : " هذا جُحِرُ ضِبِّ خربٍ " بالجر ، والأكثر الرفع ، وكقولهم : رَجَسَ نَجَسٌ ، والأصل : نَجَسَ ، وكقولهم : " أَخَذَهُ ما قَدُمَ وما حُدُّثٌ " بضم دال حدث .

القاعدة الثالثة "[4]": " قد يشرب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه ويسمى ذلك تضميناً ، وفائدته أن تؤدى كلمة واحدة مؤدى كلمتين كقوله تعالى : { يشرب بها عباد الله } "[5]" أي يروى بها .

القاعدة الرابعة "[6]": " التغليب يغلبون الشيء مع غيره عليه كقولهم : الأبوبن وقولهم : الخافقين للمشرق والمغرب ، أي المخفوق فيه .

(54/1)

القاعدة الخامسة "[7]": " يعبر بالفعل عن وقوعه وهو الأصل ، وعن مشاركته ، كقوله تعالى : { فبلغن أجلهنَّ } "[8]" وعن إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط ، كقوله : { فإذا قرأت القرآن } "[9]" وقوله : { وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا } "[10]" أي أردنا إهلاكها .

القاعدة السادسة "[11]": " يعبر عن الماضي والآتي كما يعبر عن الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن ، كقوله تعالى : { وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة } "[12]" لأن لام الابتداء للحال .

القاعدة السابعة "[13]": " قد يكون اللفظ على تقدير ، وذلك المقدر على تقدير آخر ، قالوا عسى زيد أن يقوم ، أي قياماً أي قائماً وقيل على حذف مضاف أي عسى أمر زيد قياماً أو عسى زيد صاحب قيام .

القاعدة الثامنة "[14]": " قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، كقولهم : رب رجلٍ وأخيه . فعملت (رب) في (أخيه) وهو معرفة ولو باشرها لم تعمل فيه .

القاعدة التاسعة [15]: "يتوسعون في الظرف والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما ، فأجازوا الفصل بهما بين الفعل الناقص ومعموله بين فعل التعجب والمتعجب منه وبين الحرف الناسخ ومنسوخة وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن وبين حرف الجر ومجروره وبين المضاف والمضاف إليه وبين (إذن) و(لن) ومنصوبهما وقدموهما خبرين على الاسم في باب (إن) ومعمولين للخبر في باب (ما) ومعمولين لصلة (أل) وعلى الفعل المنفي ب(ما) وعلى (إن) معمولين لخبرها وعلى العامل المعنوي .

القاعدة العاشرة [16]: " من فنون كلامهم القلب ، وأكثر ما يقع في الشعر ، كقوله :

76- وَمَهْمَه مُعْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ" [17]

أي كأن لون سمائه لون أرضه ، ومنه في غير الشعر : أدخلت القلنسوة في رأسي ، والأصل : أدخلت رأسي في القلنسوة .

(55/1)

القاعدة الحادية عشرة [18]: " من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ، ولذلك أمثلة منها : إعطاء كلمة (غير) حكم (إلا) في الاستثناء ، وإعطاء حكم (إلا) حكم (غير) ، ومنها إعطاء (أن) حكم (ما) المصدرية في الإهمال وبالعكس ، ومثّل له بقوله : " كما تكونوا يولى عليكم " [19] ذكره ابن الحاجب ، والمعروف : " كما تكونون " ، ومنها : إعطاء (إن) حكم (لو) في الإهمال وبالعكس ، ومنها : إعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها وبالعكس ، ومنها : إعطاء (لم) حكم (لن) في النصب بها وبالعكس كقوله :

لن يخب الآن من رجائك من حرك دون بابك الحلقة" [20]

[58]

ومنها إعمال (ما) النافية عمل (ليس) وإهمال (ليس) عند انتقاض النفي ، ومنها إعطاء (عسى) حكم (لعل) في العمل كقوله :

* يا أبتا علك أو عساكا * [21]

[33]

(/)

وإعطاء (لعل) حكم (عسى) في اقتران خبرها ب(أن) كقوله : " فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض " [22] ، ومنها إعطاء الفاعل إعراب المفعول وبالعكس عند أمن اللبس ، كقولهم : " خرق الثوب المسمار " وسمع نصبهما كقوله :

77- قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا [الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا

وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْزِمًا] [23]

في رواية من نصب الحيات ، وسمع رفعهما كقوله :

78- [إِنَّ مَنْ صَادَ عَفْعَقًا لَمْشُومًا] كَيْفَ مَنْ صَادَ عَفْعَقَانَ وَيَوْمًا [24]

وبهذا تم ما أردنا نقله مختصراً من مغني اللبيب في يوم الخميس

الموافق 6 ربيع الأول سنة 1389هـ والحمد لله الذي

بنعمته تتم الصالحات وصلى وسلم الله على

نبينا محمد وآله وصحبه مدى الأوقات

آمين آمين

آمين

[1] - انظر : المغني ص 884.

[2] - سورة الأحقاف . الآية : 33 .

[3] - انظر : المغني ص 894.

[4] - انظر : المغني ص 897.

[5] - سورة الإنسان . الآية : 6 .

[6] - انظر : المغني ص 900.

[7] - انظر : المغني ص 902.

[8] - سورة البقرة . الآيات : 231 و 232 و 234 .

-
-
- [9] - سورة الإسراء . الآية : 45 .
- [10] - سورة الأعراف . الآية : 4 .
- [11] - انظر : المغني ص905 .
- [12] - سورة النحل . الآية : 124 .
- [13] - انظر : المغني ص907 .
- [14] - انظر : المغني ص908 .
- [15] - انظر : المغني ص909 .
- [16] - انظر : المغني ص911 .
- [17] - هذا الرجز لرؤبة ، انظر : الإنصاف 773/1 ، وشرح المفصل 118/2 ، وشرح الشذور ص443 ، روي (وبلدٍ مغبرةٍ أرجاؤه) و (وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه) . الشاهد فيه : الشطر الثاني حيث قلب التشبيه للمبالغة ، فأصله : كأن لون سمانه لون أرضه .
- [18] - انظر : المغني ص915 .

(/)

-
- [19] - أخرجه الديلمي ، والبيهقي في شعب الإيمان (عن سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، للألباني 328/1).
- [20] - سبق ذكره عند الكلام عن (لن) ص .
- [21] - سبق ذكره في الكلام عن (عسى) .
- [22] - رواه البخاري في الشهادات باب (27) ومسلم في الأفضية رقم(4) وأحمد 3330/6 رقم (26484) عن أم سلمة رضي الله عنها .

[23] - هذا الرجز لعبد بني عيس أو لأبي حيان الفقعسي أو للعجاج أو لمساور بن هند العبسي أو للدبيري ، انظر : الكتاب 287/1 ، والمقتضب 283/3 ، والخصائص 430/2 والهمع 165/1 ، واللسان مادة : (شجمع) ، والدرر 6/3 . الشاهد فيه : (الحيات) فإنها الفاعل عطيت إعراب المفعول لأمن اللبس .

[24] - هذا بيت من الخفيف للطرمّاح بن حكيم ، انظر : الهمع 156/1 ، والدرر 5/3 . ومعجم شواهد العربية 358/1 . الشاهد فيه : (عقعقان وبوم) فإنهما أعطيا إعراب الفاعل ، مع أنهما مفعولان .

[1] - انظر : المغني ص 854.

[2] - انظر : المغني ص 857.

[3] - انظر : المغني ص 860.

[4] - انظر : المغني ص 861.

[5] - سورة الروم . الآية : 54 .

[6] - سورة النساء . الآية : 128 .

[7] - سورة الرحمن . الآية : 60 .

[8] - سورة النساء . الآية : 153 .

[9] - انظر : المغني ص 867.

[10] - سورة التوبة . الآية : 36 .

[11] - انظر : المغني ص 868.

(57/1)

[12] - سورة البقرة . الآية : 71 .

- [1] - انظر : المغني ص722 .
- [2] - هذا بيت من الطويل ، انظر : الهمع 41/2 ، والدرر 221/4 ، ومعجم شواهد العربية 175/1 ،
الشاهد فيه : (بعيشك ارحمي) فإن جملة جواب القسم الاستعطافي (ارحمي) إنشائيةً .
- [3] - انظر : المغني ص786 .
- [4] - سورة يوسف . الآيتان : 18 ، و83 .
- [5] - سورة الأنعام . الآية : 80 ، قرأ بتخفيف النون نافع وابن ذكوان وهشام بخلاف عنه ، والباقون
بتخفيف النون . انظر : الدر المصون 15/5 .

(/)

- [6] - سورة النحل . الآية : 81 .

- [1] - انظر : المغني ص588 .
- [2] - انظر : الكتاب 128/2 .
- [3] - انظر : المغني ص592 .
- [4] - انظر : المغني ص593 .
- [5] - انظر : المغني ص608 .
- [6] - انظر : المغني ص608 .
- [7] - انظر : المغني ص615 .
- [8] - انظر : المغني ص627 .
- [9] - انظر : المغني ص630 .
- [10] - انظر : المغني ص635 .
- [11] - انظر : المغني ص641 .
- [12] - سورة الكهف . الآية : 39 .
- [13] - انظر : الإنصاف 706/2 .
- [14] - سورة الصافات . الآية : 116 .

- [15] - انظر : المغني ص 647 .
- [16] - انظر : المغني 653 .
- [17] - انظر : المغني ص 663 .
- [18] - سورة الأنعام . الآية : 94 .
- [19] - سورة هود . الآية : 66 .
- [20] - بفتحها قراءة نافع والكسائي ، وقرأ الباقون بكسرهما ، انظر : الدر المصون 349/6 .
- [21] - هذا بيت من الطويل ، للنابعة الذبياني ، من قصيدة مطلعها :
- عفا ذو حسا من فرتنى فالقوارع * فجنبا أريك فالتلاع الدوافع
- انظر : الديوان ص 96 ، والكتاب 330/2 ، والإنصاف 292/1 ، وشرح الشذور ص 93 ، والدرر 144/3 . الشاهد فيه : (على حين عاتبت) فإن المضاف زمان مبهم والمضاف إليه فعل مبني بناء أصلياً وهو (عاتب) .

(58/1)

-
- [22] - هذا بيت من الطويل ، انظر : التصريح 42/2 ، والهمع 218/1 ، والدرر 145/3 ، ومعجم شواهد العربية 367/1 . الشاهد فيه : (على حين يستصين) فإن المضاف زمان مبهم وهو (حين) والمضاف إليه فعل مبني بناءً عارضاً وهو (يتصين) لأنه فعل مضارع اقترنت به نون النسوة .

- [23] - انظر : المغني . 674 .
- [24] - سورة الكهف . الآية : 28 .
- [25] انظر : المغني ص 678 .

- [1] - انظر : المغني ص 566 .
- [2] - سورة القلم . الآية : 2 .
- [3] - سورة النساء . الايتان : 79 ، و 166 .

[4] - انظر : المغني ص578.

[5] - انظر : الإنصاف 51/1.

[1] - انظر : المغني ص492.

(/)

[2] - انظر : المغني ص497.

[3] - انظر : المغني ص500.

[4] - سورة آل عمران . الآية : 59 .

[5] - سورة المؤمنون . الآية : 27 .

[6] - هذا بيت من الطويل ، انظر : شرح المفصل 140/8 ، والدرر 21/4 ، ومعجم شواهد العربية

302/1 . الشاهد فيه : (أي أنت مذنب) فإن هذه الجملة مفسرة مقرونة ب(أي) .

[7] - سورة يس . الآية : 2،3 .

[8] - انظر : المغني ص536.

[9] - سورة الغاشية . الآية : 23 .

[10] - سورة البقرة . الآية : 6 .

[11] - انظر : المغني ص560.

[12] - سورة الأنبياء . الآية : 50 .

[13] - سورة الجمعة . الآية : 5 .

[1] - انظر : المغني ص17 .

[2] - هذا بيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة ، * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * انظر

: الديوان ص147 وشرح الزوزني ص21 و التصريح 189/2 ، والهمع 173/1 والدرر 16/3. الشاهد :

قوله : (أفاطم) فقد استعمل الهمزة لنداء القريب .

[3] - هذا بيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة ، انظر : الديوان ص 380 ، وهو فيه :
فوالله ما أدري وإني لحاسب * بسبع رميت الجمر أم بثمان
والكتاب 175/3 ، والمقتضب 294/3 ، وشرح المفصل 154/8 الشاهد : قوله : (بسبع) ، فالمراد:
أبسبع .

[4] - سورة الشرح ، الآية : 1 .

[5] - سورة الروم . الآية : 9 .

[6] - سورة يونس . الآية : 51 .

(59/1)

(/)

[42] - فتكون ك(إن) المكسورة ، وذلك لأدلة منها تواردتها في الموضع الواحد ، كقوله تعالى : {أن
تضل إحداهما}. انظر : المغني - عبد الحميد - 44/1 ، وشرح المفصل 99/2.

(/)